AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
ASFARI INSTITUTE FOR CIVIL SOCIETY & CITIZENSHIP
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

الجائحة في السودان:
استجابة الدولة والمجتمع للوباء وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية

خالد عثمان الفيل وعزة عبد المنعم عثمان
تحرير: إسلام الربيعي

كانون الثاني ٢٠٢٣

تصدر هذه الدراسة بمنحة من مؤسسة كارنيغي
بنيويورك. البيانات التي يتم الإدلاء بها والآراء المُعبر
عنها هي مسؤولية المؤلف/ة فقط

الجائحة في السودان:

استجابة الدولة والمجتمع للوباء وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية

خالد عثمان الفيل وعزة عبد المنعم عثمان

تحرير: إسلام الربيعي

P.O. BOX 110236- RIAD EL SOLH,
BEIRUT 1107 2020, LEBANON
www.aub.edu.lb/asfari

+961 1 350 000 EXT 4469
ASFARIINST@AUB.EDU.LB
WWW.ASFARIINSTITUTE.ORG
ASFARIINSTITUTE

BRIDGING ACADEMIA AND ACTIVISM

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

تأسس معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة كمعهد أبحاث في الجامعة الأمريكية في بيروت في عام ٢٠١٢. كانت المنطقة العربية في ذلك الوقت تمر بتحولات وحراكات اجتماعية وسياسية غير مسبوقة. طمح مواطنو المنطقة العربية, المشاركين في هذا الحراك والمشاهدون لهذا التحول إلى الحرية والكرامة وسبل العيش الآمنة والتمتع بالحقوق والواجبات في ظل دولة مواطنة حقيقية.

شهدت هذه الفترة ظهور أصوات جديدة وأشكال مبتكرة من الحراكات الجماعية, ومناقشات حول السياسات المحلية, وصياغة حلول جديدة للتغلب على الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يمكن القول بثقة إن أشكال ونماذج مختلفة من المجتمع المدني الفعال والمبتكر قد تشكلت بالإضافة إلى منظور جديد لفهم وممارسة المواطنة في العالم العربي.

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة هو مركز إقليمي يسعى لعقد شراكات وتقديم مساعدات وموارد للمجتمع المدني المتنامي في المنطقة العربية من خلال تعظيم إنتاج المعرفة ونشرها, وخلق مساحات مادية وافتراضية آمنة للتجمع, والتعلم, والتواصل, والتعاون.

يسعى معهد الأصفري أيضًا إلى تعريف/إعادة تعريف وممارسة المواطنة الشاملة في المنطقة العربية, وخلق أوجه تآزر بين الأوساط الأكاديمية وعمل المجتمع المدني، وتسهيل خلق فرص مشاركة وتعاون طويلة الأجل بين الجميع الأطراف المعنية.

يسعى المعهد إلى تحقيق رسالته من خلال تصميم وتنفيذ برامج بحثية مبنية على أسئلة بحثية تم تحديدها وصياغتها لخدمة عمل المجتمع المدني في المنطقة, وبناء القدرات والمهارات وتنميتهما, وتعزيز التواصل بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من خلال عملية تعلم مستمرة, وخلق مساحات تعاونية و تنفيذ/ المشاركة في تنفيذ أنشطة عالمية وإقليمية, وإنتاج ونشر المعرفة تلائم التحديات التي تواجهها المنطقة والتي يمكن أن تغذي مباشرة إجراءات المجتمع المدني, مما يوفر مساحة للجهات الفاعلة لمشاركة أصواتهم وتحليلهم وتأملاتهم وتوثيق وأرشفة التجارب المعاصرة للمجتمع المدني في المنطقة, والمساهمة في إعادة تعريف المواطنة الشاملة من خلال إنشاء برامج تعليمية وتدريبية.

قائمة المحتويات

مقدمة: الاقتصاد السياسي السوداني قبل ثورة ديسمبر ٢٠١٨ وقبل الجائحة ٦

الجزء الأول: الجدل حول جودة استجابة الحكومة السودانية للوباء ٩

١,١ الإجراءات الأولية التي اتخذتها الحكومة ٩

١,٢ أسباب الأداء الضعيف ١١

الجزء الثاني: الآثار المختلفة للجائحة على الاقتصاد السوداني ١٥

٢,١ البطالة والعمالة الرسمية وغير الرسمية ١٧

٢,٢ تحويلات المغتربين من الخارج ١٨

الجزء الثالث: التداعيات الاجتماعية والسياسية للجائحة ١٩

٣,١ تمدد الجيش والميليشيات العسكرية اقتصادياً وسياسياً ١٩

٣,٢ انقسام المكون المدني ٢٠

٣,٣ المبادرات الوطنية والشبابية ٢٢

الجزء الرابع: تأثير الجائحة على الفئات والقطاعات الأكثر ضعفًا ٢٤

٤,١ أثر الجائحة على النساء ٢٥

٤,٢ أثر الجائحة على قطاع التعليم ٢٦

٤,٣ أثر الجائحة على الأطباء والقطاع الطبي ٢٧

٤,٤ أثر الجائحة على قطاع السجون ٢٨

خاتمة: أعمدة الإصلاح الثالث, ومسارات العمل الأربع ٢٩

ملحق: التداعيات الاقتصادية لمؤتمر أصدقاء السودان ٣١

مقدمة:
الاقتصاد السياسي السوداني قبل ثورة ديسمبر ٢٠١٨ وقبل الجائحة[١]

شـهد السودان في السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة اسـتقرارًا اقتصاديًا بسـبب عوائد البترول وأثر ذلك على الاسـتقرار السياسـيّ داخل النظام الحاكم والبلاد. لكن وبعد انفصال جنوب السـودان في يناير ٢٠١١, عقب اسـتفتاء عام صوتت فيه الأغلبية السـاحقة من جنوب السـودان لخيار الانفصال وذهاب قرابة الـ ٧٥% من النفـط الـذي كان يمثل أكثر من نصف إيرادات حكومة السـودان و٩٥% من صادراتها, بدأت الأزمات الاقتصاديّة والسياسـيّة في الظهور والتجدد منذ ذلك الوقت لأن الحكومة السـودانيّة لم تحسن استخدام عوائد النفط فـي بناء اقتصاد قوى ومُتنوع.

جاء الذهب ليصبح المصدر الأول الذي كان يمكن أن يمثل بديلًا للنفط وينعش الاقتصاد السودانيّ المُنهار, فقد قفز إنتاج السودان من الذهب من ٧ طن في العام ٢٠٠٨, ليصل إلى ٩٠ طن في العام ٢٠١٧, وأصبح يشكل ٥٧% من قيمة صادرات السودان في ٢٠١٧. ولكن بسبب ضعف قدرة الدولة على رقابة إنتاج وتصدير الذهب فإن أكثر من نصف إنتاج الذهب يتم تهريبه خارج القنوات الرسميّة[٢]. كما أن جزء معتبر من هذا الإنتاج تسيطر عليه قوات الدعم السريع[٣].. فبحسب تقرير صادر عن صحيفة الغارديان البريطانية فإن قوات الدعم السريع تحت قيادة اللواء محمد حمدان دقلو تسيطر على مناجم متعددة للذهب في دارفور ومناطق شمال السودان. حيث يسيطر حميدتي على جبل عامر للذهب في دارفور منذ ٢٠١٧,[٤] ويسيطر كذلك على ثلاثة مناجم أخرى في جنوب كردفان منذ العام ٢٠١٧. كما صدرت تقارير استقصائية عن منصة قلوبال ويتنس GLOBAL WITNESS تتبع علاقة صادرات الذهب السوداني بهذه القوات[٥].

لم يبق أمام الحكومة السودانيّة إلا طريق الاستثمارات الأجنبيّة أو الاقتراض لجلب العملات الأجنبيّة, ولكن حتى في هذين الطريقين واجهة الحكومة صعوبات كبيرة. فلا يزال السودان من الدول المُثقلة بالديون, ومنذ العام ١٩٩٤ اعتبره البنك الدوليّ من الدول غير المستحقة للاقتراض NON-ACCRUAL بسبب تجاوز الديون لمعدلات

[١] كتب هذا الجزء من الدراسة, بالإضافة إلى الجزء الأول والثاني والثالث خالد عثمان الفيل وهو باحث غير مقيم بمركز تأسيس للدراسات والنشر في السودان, ومتخصص في الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية. وهو مدين بالشكر لكل من محمد نصر الدين شنداوي, وأحمد عيساوي لملاحظتهم على هذا الجزء من الورقة.

[٢] Fanack, Gold in Sudan: Blessing or Curse?
Published in 13 December 2017

[٣] راجـع مقال أليكـس دو وال بعنوان «المال والتناقضات: حول حدود تأثير دول الشـرق الأوسـط على السودان»، ترجمة الحارث عبد الله, مركز تأسيس للدراسات والنشر.

[٤] Ruth Michaelson, Militia strike gold to cast a shadow over Sudan's hopes of prosperity

[٥] Global Witness, Exposing the RSF's secret financial network, Dec 2019

عاليّة حيث تصاعد الدين الخارجيّ للسودان من ٤٩,٧ مليار دولار في ٢٠١٥ ليصل إلى ٥٢,٤ دولار (أي ما يعادل ١١١% من الناتج الإجمالي المحليّ) في ٢٠١٦, ثم إلى أكثر من ٥٦,٥ مليار دولار في ٢٠١٨,[٦] وبالتاليّ فلا يمكن للسودان أن يقترض مُجدداً إلا عن طريقين: الأول عن طريق ما يعرف ب «تخفيف عبء الديونDEBT RELIEF» تحت ما يعرف ب» مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون THE HEAVILY INDEBTED POOR COUNTRIES (HIPC) INITIATIVE» أو عن طريق ما يعرف ب»الإنقاذ الكامل FULL BAILOUT» التي يشرف عليها البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ. لكن كلا الطريقين ليسا متاحين للحكومة السودانيّة لأنها ما تزال في قائمة الدول الراعية للإرهاب بالنسبة لأمريكا[٧]. كما أن العقوبات الأمريكيّة الاقتصاديّة تؤثر بصورة سلبيّة مباشرة على مقدرة السودان في جذب الاستثمارات الأجنبيّة لأن الدول أو الشركات التي ستفعل ذلك ستضع نفسها في موقف المتحدي لأمريكا. لأجل كل ذلك, أصبح رفع العقوبات الأمريكيّة عن السودان يمثل هدف استراتيجيّ وضروريّ للحكومة السودانيّة. لذلك بدأت الحكومة السودانيّة منذ أعوام جهوداً حثيثةً لرفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإنهاء كل العقوبات الأمريكيّة. ولكن حتى بعد نجاحها في رفع بعض العقوبات الأمريكيّة الاقتصاديّة في أكتوبر٢٠١٧, فما زال السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب.[٨]

أدى الانعدام لمصادر العملة الأجنبية الثلاث (البترول, الذهب, الاستثمارات والتمويل الخارجي), مع ضعف الإنتاج الزراعيّ والصناعيّ, كان لابد أن يؤدي إلى انهيار قيمة الجنيه السودانيّ, وهو الأمر الذي بلغ ذروته في عام ٢٠١٨ الذي يعتبر أصعب عام مر على المواطن السودانيّ منذ دخول الألفية الثالثة. فقد تدهورت قيمة الجنيه السوداني الرسمي عبر مراحل عدة من ٧ جنيهات في بداية ٢٠١٨ ليصل إلى ٤٧,٥ جنيه سودانيّ مقابل الدولار الواحد.[٩] أما أسعار الدولار في السوق الموازيّ (ما يعرف بالسوق السوداء) فقد قفزت من العشرين جنيهًا في أوائل ٢٠١٨ ثم تجاوزت الستين جنيهًا في أواخر العام ٢٠١٨. كما قفز معدل التضخم عدة مرات ليصل إلى ٦٨,٩٤% في نوفمبر ٢٠١٨,[١٠] ثم واصل التضخم معدلات الزيادة حتى وصل ٣٣٠% في فبراير ٢٠٢١,[١١]

كانت هذه الظروف الاقتصادية الحرجة, بالإضافة إلى سياسات التقشف ورفع الدعم عن الخبز التي طبقتها الحكومة في أواخر ٢٠١٨, من الأسباب الرئيسية وراء اندلاع ثورة ديسمبر ٢٠١٨ والتي نجحت في الإطاحة بالرئيس البشير في أبريل ٢٠١٩,[١٢] وتم تعيين الحكومة الانتقالية لثورة ديسمبر بعد اتفاق ١٧ أغسطس ٢٠١٩ بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي.

يقدم هذا التقرير تغطية واسعة لآثار الكورونا على الاقتصاد السوداني المنهك في مختلف النواحي وعلى ثلاث مستويات رئيسية, حيث يرصد **الجزء الأول من التقرير: الجدل حول جودة استجابة الحكومة السودانية للوباء** مبينًا أن الوضع الاقتصادي بعد مرور عام من سقوط النظام لم يشهد تغييرًا إيجابيًا, كما يناقش هذا الجزء التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة لمجابهة الوباء ومدي جودة هذه التدابير في الحد من انتشار الفيروس. تستعرض الورقة في **الجزء الثاني: الآثار المختلفة للجائحة على الاقتصاد السوداني** عبر رصد آثاره على حركة الصادرات والواردات, ثم على موازنة العامة, وعلى سوق العمل الرسمي وغير الرسمي -بما في ذلك الشركات الصغيرة والناشئة, وتحويلات المغتربين مع ذكر التقديرات الإحصائية لحجم الضرر في كل قطاع من هذه القطاعات الاقتصادية. في **الجزء الثالث: التداعيات الاجتماعية والسياسية للجائحة.** تحاجج الورقة بأن المؤسسة العسكرية في السودان, بمختلف فروعها, استغلت ضعف الأداء الحكومي وحالة الخلاف والنزاع بين القوى المدنية في السلطة لملأ الفراغ السياسي وتقديم خدمات للشعب السوداني كمحاولة لامتلاك مزيد من الشرعية السياسية. أخيرًا, تحاجج الورقة بأنه وعلى خلاف ضعف المكون المدني السياسي, اجتهدت مكونات المجتمع المدني السوداني في تقديم عدة مبادرة لمجابهة الوباء, وبذلك تحاجج الورقة بأنه لتخفيف التداعيات السياسية والاقتصادية للكورونا على الشعب السوداني وعلى الفترة الانتقالية

[٦] IMF, Sudan : 2017 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Sudan.

[٧] Crisis Group, Improving Prospects for a Peaceful Transition in Sudan, 14 January 2018

[٨] في ٦ نوفمبر ٢٠١٨ (أي قبل شهر من الانتفاضة الشعبيّة) أعلنت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة نيتها في إطلاق المرحلة الثانيّة من رفع العقوبات الكاملة عن السودان واشترطت لذلك التعاون بين البلدين في ستة محاور من ضمنها حقوق الإنسان وحرية الصحافة, وهو ما لم تستطع الحكومة السودانيّة الالتزام به بعد بداية المظاهرات في ديسمبر.

Heather Nauert (Depatment of State Spokesperson), Sudan Commits to Strengthening Cooperation and Meaningful Reforms, 7 November 2018

[٩] الجزيرة, السودان يخفض قيمة الجنيه بشكل حاد. نُشر بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٨.

[١٠] Trading Economics, Sudan Inflation Rate.

[١١] العربي الجديد, التضخم في السودان يقفز من ٤٣% إلى ٣٣١% خلال سنتين, ١٢ مارس ٢٠٢١

[١٢] Khalid Osman Alfeel, "Tribalism, Rentier Capitalism, and Securitization: Structural Roots for Sudan›s Crisis and The 'Political Justice as a Way Out». Published in March 2019 in the 9th issue of Al-Maraya Journal for Cultural Studies in Cairo (Egypt).

الحالية, فإن ذلك يتطلب بناء مجتمع مدني مستقل من التغول السياسي وإصلاح لقوى الحرية والتغيير ودعم خارجي غير مشروط, ثم اقترحت الورقة أربع مسارات للعمل ينبغي التركيز عليها. في **الجزء الرابع: أثر الجائحة على الفئات والقطاعات الأكثر ضعفًا:** تستعرض الورقة أثر الجائحة على فئات كالنساء والأطفال والأطباء والسجناء وكذلك قطاعي الصحة والتعليم.

الجزء الأول:
الجدل حول جودة استجابة الحكومة السودانية للوباء

١,١ الإجراءات الأولية التي اتخذتها الحكومة

ركزت الحكومة السودانية في بدايات انتشار الفيروس على التوعية الصحية بطرق انتشار الفيروس وطرق الوقاية منه. تم تكوين اللجنة العليا للطوارئ الصحية, وهي لجنة تتبع لمجلس الأمن والدفاع والذي يتبع بدوره للمجلس السيادي الذي يدير الفترة الانتقالية في السودان, لتنسيق كل الجهود الحكومية لمجابهة الفيروس, وقامت اللجنة بتطبيق حظر تجول جزئي في الفترة المسائية (منذ الساعة ٨ مساءً وحتى الساعة ٦ فجرًا) كما قامت بتعليق السفريات من وإلى الدول المعروفة وقتها بانتشار الوباء فيها -خصوصًا الدول الآسيوية- كما أغلقت المعابر البرية التي تصل بين السودان ومصر, كما عُلقت الدراسة بكافة مستوياتها من مرحلة الأساس وحتى الجامعات. لاحقًا, وفي ١٦ مارس ٢٠٢٠, أُعلنت حالة الطوارئ في كل السودان وتم إغلاق كل المعابر البرية والبحرية والجوية التي تربط السودان بباقي دول العالم.[١٣]

واصلت وزارة الصحة جهودها التوعوية وفي هذا السياق تم التعاون مع شركات الاتصالات لجعل نغمات الانتظار في المكالمات اليومية تبث الرسالة التوعية القصيرة لعامة المواطنين, كما لعبت الإذاعات والقنوات الفضائية والمجتمع المدني دورًا مهمًا في هذه التوعية. أيضًا, قامت اللجنة العليا للطوارئ الصحية بإصدار قوانين تمنع التجمعات الكبيرة في المناشط السياسية والرياضية والمناسبات الاجتماعية والدينية (الأفراح والندوات السياسية وصلاة الجماعة, وغيرها), كما قامت بتطبيق حظر تجول شامل لكل ساعات اليوم في ولاية الخرطوم باعتبارها الولاية الأشد إصابةً بالفيروس وإغلاق الطرق والكباري التي تصل بين الأجزاء العاصمة الثلاثة (الخرطوم, بحري, أم درمان). كما قامت الحكومة بتعليق السفريات القادمة من الولايات المختلفة إلى ولاية الخرطوم. واستمر تطبيق هذه التدابير حتى لحظات كتابة هذه الكلمات في شهر يوليو.[١٤]

أعلن وزير الصحة آنذاك, الدكتور أكرم التوم, عن خطة وطنية شاملة لاحتواء الفيروس من الناحية الصحية بتكلفة ٧٦ مليون دولار, تشمل تأسيس مراكز عزل للحالات المصابة, وإدارة وفحص القادمين من الدول الأخرى عبر المعابر الجوية والبحرية والبرية, ودعم

[١٣] مبادرة الإصلاح العربي, السودان: إدارة أزمة جائحة كوفيد-١٩ خلال الفترة الانتقالية, ٢٩ مايو ٢٠٢٠

[١٤] المصدر السابق

المرضي، ومعدات وتدابير وقائية للعاملين بالحقل الصحي. في إطار دعم هذه الخطة، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية معونة بقيمة ٣٣,١ مليون دولار،[١٥] كما أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تمويل السودان بقيمة ٣٥ مليون دولار لدعم تدابير مجابهة الكورونا.[١٦] أما فيما يتعلق بالدعم الفني والتقني وتوفير المعدات الطبية والوقائية لمجابهة الكورونا فقد قدمت عدة دول ومؤسسات مساعدات من هذا النوع للسودان وتضم قائمة هذه الدول الاتحاد الأوروبي وتركيا والإمارات، ومصر وقطر والصين.

وفي ٢٥ يونيو ٢٠٢٠ عُقد مؤتمر «أصدقاء السودان» إلكترونيًا ببرلين وتعهد فيه المانحون ب ١,٨ مليار لدعم الانتقال الديمقراطي في السودان ويشمل هذا التعهد أربعة أنواع من التمويل: الرعاية الاجتماعية، والتمويل التنموي، والمساعدات الإنسانية، وجهود مجابهة الكورونا.[١٧] ولكن غير واضح حتى الآن الحجم المخصص بصورة مباشرة لتمويل جهود مجابهة الكورونا. يقدم الملحق الأول من هذه الورقة مناقشة تفصيلية لملابسات وتداعيات مؤتمر أصدقاء السودان.

في بداية الأمر لم يكن انتشار الفيروس في السودان كبيرًا نسبة لعزلة السودان النسبية من باقي دول العالم، لكن الوضع تغير سريعًا حتى صرّح وزير الصحة بأن «فيروس كورونا صار يركض أمامنا» كناية عن الانتشار الواسع للفيروس.[١٨] فبالرغم من هذه الإجراءات الصحية التي اتبعت والمعونات المالية والعينية والفنية التي وصلت فإن السودان لم ينجح بصورة جيدة في الحد من انتشار الفيروس، وحتى إحصاءات الإصابة والوفيات التي تعلنها وزارة الصحة -كما يؤكد الكثير من المختصين- لا تعكس إحصاءات الإصابة أو الوفيات الحقيقة لسبب رئيسي هو ضعف قدرات الحكومة في إجراء الفحوصات لمعرفة مدي انتشار المرض بالإضافة إلى ضعف فاعلية إجراءات الحكومة الاحترازية واستجابة عامة لحملات التوعية.

على سبيل المثال، في نهاية شهر مايو ٢٠٢٠، صدرت ورقة بحثية بالتعاون بين خبراء سودانيين بالوبائيات والنمذجة الرياضية من معهد الأمراض المستوطنة بجامعة الخرطوم، وكلية العلوم الرياضية جامعة الخرطوم وقسم النمذجة الرياضية بجامعة النيلين. أخذت الورقة في الاعتبار، وهي تتنبأ بحجم الإصابات ومتي ستصل إلى الذروة، مشكلة نقص الفحوصات والظروف الخاصة بالواقع السوداني، وتوصلت إلى أن الأرقام المعلنة لا تمثل إلا ٢٢,٧% من حجم الإصابات الحقيقية، كما ذكرت الدراسة بأن نسبة نجاح التدابير الحكومية في الحد من انتشار الفيروس لم تتجاوز ٢٣% بسبب سوء التطبيق وعدم الالتزام، وتنبأت الدراسة بأن ذروة الإصابة بالفيروس ستكون في منتصف يوليو بمجموع إصابات يقارب ال ٥٤٠ ألف حالة.[١٩] وفي تعليقه على هذه الأرقام يرى الدكتور محمد قرشي بأن:

«هذه الأرقام غير مستبعدة وأنها تؤكد تنبؤات دراسة أخرى مركزة على السياق السوداني صدرت عن مركز النمذجة الرياضية للأمراض المعدية بمدرسة لندن للصحة العامة وطب المناطق الحارة في ٥ مايو ٢٠٢٠ تذكر الدراسة أنه وبعد ١٢ شهر من وصول السودان ل ٥٠ حالة إصابة بالفيروس، وفي حالة عدم فعل أي شيء من قِبل الحكومة أو المجتمع المدني، فبنهاية ال ١٢ شهر سيكون عدد المصابين الكلي ما بين ١٢- ١٦ مليون مريض، وعدد الوفيات الكلي ما بين ١٣٠- ١٨٠ ألف وفاة، هذا هو السيناريو الأسو. أما إذا نجح السودان في تطبيق أفضل سناريو (وهو يتضمن تطبيق التباعد الاجتماعي بنسبة ٥٠% مع عزل ٨٠% من شريحة كبار السن) فبنهاية ال

[١٥] Office of the Spokersperson, US Department of state, UPDATE: The United States Continues to Lead the Global Response to COVID-19, published on 2 July 2020

[١٦] وكالة الأنباء السعودية، البنك الإسلامي للتنمية يواصل اجتماعاته بالدول الأعضاء لدعمها في مواجهة جائحة كورونا، ١١ أبريل ٢٠٢٠

[١٧] تقرير الوضع في السودان، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ١٧ يونيو ٢٠٢٠

[١٨] بي بي سي، وزير الصحة السوداني: فيروس كورونا صار يركض أمامنا، ٢٣ مايو ٢٠٢٠

[١٩] محمد قرشي، نموذج وبائي مهم بأيادٍ سودانية خبيرة، صحيفة الحداثة، ١٨ يونيو ٢٠٢٠.

١٢ شهر سينقص عدد المصابين الكلي بنسبة تتراوح بين ٤٣- ٧٥%, وينقص عدد الوفيات الكلي بنسبة ٦٠- ٨٣%».

ترى دراسات أخرى بأن عدد الإصابات في الخرطوم وحدها في بدايات شهر يونيو قد تجاوز ١,١ مليون إصابة, أي ٢٠% من نسبة البالغين في الخرطوم, ووقتها كان عدد الإصابات الرسمي ٧ آلاف إصابة فقط, بمعنى أن أي حالة إصابة رسمية كانت تخفى ورائها ١٥٠ ألف إصابة غير معلنة رسميًا.[٢٠]

وبالرغم من أن هذه الأرقام قد تبدو كبيرة جدًا, إلا أن أخبار الوفيات التي امتلأت بها وسائل التواصل الاجتماعي والصحف اليومية تؤكد بصورة جازمة بأن عدد الإصابات الحقيقة بالفيروس يبلغ أضعاف كثيرة من الرقم المعلن, خصوصًا مع قلة الفحوصات والنسبة العالية للفحوصات الإيجابية, هذا من دون ذكر تداعيات دعوات المظاهرات الواسعة, التي بدأت تظهر بصورة متكررة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠, على معدل انتشار الفيروس. وهو ما أكدته دراسة طبية صدرت عن جامعة IMPERIAL COLLEGE LONDON في ديسمبر ٢٠٢٠ أشارت إلى أن نسبة الوفيات جراء فيروس الكورونا والتي تنشر عبر القنوات الرسمية تمثل ٢% فقط من نسبة الوفيات الحقيقية, كما قدرت الدراسة بأن هنالك ما يزيد عن ١٦ ألف حالة وفاة من جراء الفيروس غير متضمنة في التقارير الرسمية لوزارة الصحة وذلك حتى ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠.[٢١]

١,٢ أسباب الأداء الضعيف

في مارس ٢٠٢١ تسلم السودان أول شحنة من لقاحات الكورونا مقدمة من مبادرة الوصول العالمي للقاحات الكورونا COVAX بالتعاون مع منظمة اليونيسف بلغ مجمل الجرعات في تلك الشحنة ٨٠٠ ألف جرعة من لقاح استرازانيكا, ليصبح السودان بذلك أول دولة نامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستقبل اللقاحات من مبادرة الوصول العالمي.[٢٢] وبحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية فحتي الثالث من مايو ٢٠٢٢, فإن مجموع جرعات لقاح فيروس الكورونا المقدمة في السودان قد تجاوزت ال ٧ مليون لقاح, وهو مع ذلك يعتبر من الدول ذات العلامة الحمراء والتي تشير إلى أن عدد اللقاحات المقدمة لكل ١٠٠ مواطن لا تغطى أكثر من ٢٠% منهم كما هو موضح في الصورة أدناه.[٢٣]

يعزو الكثيرين فشل الحكومة السودانية في احتوائها للفيروس للتركة الثقيلة التي تركها نظام الإنقاذ السابق, وهذا صحيح, غير أنه لا ينفى ضعف الأداء الحكومي الذي لازم إجراءات تلك التدابير الوقائية, وضعف تنسيق وزارة الصحة لعمليات إدارة الأزمة الصحية وعدم توفير مناطق عزل المشتبهين في المستشفيات وتوفير ترحيل للكوادر الطبية وأماكن سكن للأطباء العاملين وغيرها من التدابير المهمة, الأمر الذي فاقم من سوء الوضع الصحي.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من قصور فني ولوجستي, فهنالك أخطاء/أسباب استراتيجية وهيكلية لازمت

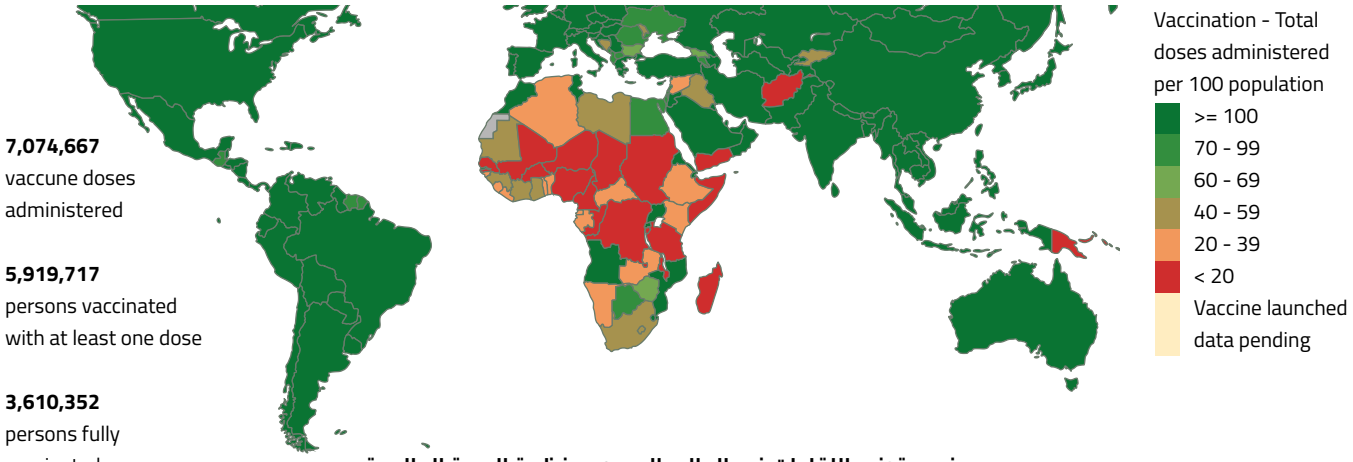

نسب توزيع اللقاحات في العالم. المصدر: منظمة الصحة العالمية

استجابة الحكومة السودانية لوباء الكورونا ويمكن

[٢٠] Fayha Mohamed et.al, Estimation of Coronavirus (COVID-19) Infections in Khartoum State (Sudan), June 2020

[٢١] Oliver J. Watson et.al, Report 39 - Characterising COVID-19 epidemic dynamics and mortality under-ascertainment in Khartoum, Sudan, December 2020

[٢٢] UNICEF, Press Release: Sudan receives first delivery of COVID-19 vaccines with over 800,000 doses, 31 March 2021

[٢٣] WHO, Sudan Profile

اعتبارها المحرك الرئيسي وراء هذا الأداء الضعيف في احتواء الوباء، وهي كما يلي:

أ. التقلب السياسي والاقتصادي الذي لازم الحكومة السودانية طوال فترة الوباء الممتدة من الربع الأول من العام ٢٠٢٠ وحتى الربع الأول من العام ٢٠٢٢

شهدت هذه الفترة ثلاث أحداث سياسية كبرى أولها حل حكومة التكنوقراط التي عينتها قوى الحرية والتغيير مع الاتفاق السياسي مع المجلس العسكري، وتكوين حكومة من وزراء مختارين من الأحزاب الكبرى المكونة لقوى الحرية والتغيير. وثانيها، الانشقاق السياسي الكبير الذي حدث داخل قوى الحرية والتغيير بين الحركات المسلحة وبين باقي الأحزاب وهو ما أدي بدوره إلى قيام ما عُرف وقتها ب «اعتصام القصر» الذي كانت تتقرب به الحركات المسلحة للقوى العسكرية. ثالثًا وأخيرًا، الانقلاب السياسي الذي حدث في صبيحة ٢٥ أكتوبر الي أطاح قوى الحرية والتغيير من سدة الحكم لتصبح البلاد في يد الحكم العسكري مرة أخرى. ومن الجدير بالذكر هنا أنه، ومع كل تغيير سياسي من هذه التغييرات كان الوزراء يستبدلون بآخرين، مع خلق درجة عالية من الاضطراب الإداري داخل الوزارات، وخصوصًا وزارة الصحة. أضف إلى ذلك، مع الانقلاب الأخير في أكتوبر ٢٠٢١ توقفت كل المنح الدولية والإعانات الصحية التي تعهد بها المجتمع الدولي لصالح السودان، وهو ما زاد في تعقيد الوضع الصحي في البلاد.

لم يكن الوضع الاقتصادي أفضل من السياسي، فقد شهدت الفترة أعلاه اضطرابًا اقتصاديًا تجسد في توجه قوى نحو تطبيق السياسيات النيوليبرالية وغياب الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهو ما صاحبه أزمات طاحنة في الخبز، ووقود السيارات وغاز الطبخ. كما شهدت هذه الفترة تحرير نسبي للجنيه السوداني، ثم تحرير كامل للجنيه السوداني مقابل الدولار، ثم تحرير كامل لأسعار الوقود والخبز، وارتفاع جنوني في معدلات التضخم لتقارب ٣٦٠% في العام ٢٠٢١,[٢٤] على سبيل المثال، تُركت اختبارات/مسوحات الطبية لفيروس الكورونا TESTING ١٩-COVID للسوق التجاري وللشركات القادرة على تمويل تكاليفها الباهظة لموظفيها، أما القادرين على دفع تكاليفها فكانوا لا يطلبونها إلا عند الضرورة لمتطلبات السفر خارج البلاد أو كفحص إجباري سابق لقبول مرضاهم في المستشفيات. أضف إلى ما سبق، حقيقة أن كل من مراكز الاختبار/المسح للفيروس الكورونا والمستشفيات المصرح به لتقديم العلاج لمرضي الكورونا تعمل فقط في عدد قليل من المناطق والولايات، ولا تغطى بأي حال حجم الوفيات التي كانت تحدث على مدار الساعة جراء الفيروس.[٢٥] وهو ما يعكس حجم التفاوت واللامساواة في الوصول إلى الخدمات الصحية والقدرة على دفع تكاليفها.

ب. ضعف الحكومة في العمل والتواصل المجتمعي عبر القيادات المجتمعية والدينية

حيث أدى إلى تركيز التوعية حول الإصابة بالفيروس في الشرائح المتعلمة والحضرية، مما أدي إلى ضعف انتشار الثقافة الصحية المتعلقة بلبس الكمامات، والتباعد الاجتماعي، وغيرها من الإجراءات الصحية، وهو ما ساعد في المقابل على نشر الثقافة المغلوطة والخاطئة حول التعامل مع الفيروس. تجدر الإشارة هنا إلى أن أزمة المعلومات والثقافة المغلوطة حول الكورونا ليست خاصة بالسياق السوداني وإنما هي أزمة عالمية، لكن مقدار انتشار المعلومات المغلوطة يتأثر بفعالية آلية التواصل الحكومي أو التوعوي في الوصول إلى أكبر قدر من المواطنين. كما أن المواقف الأيدولوجية الصارخة التي اتخذتها حكومة الحرية والتغيير تجاه عدد من القضايا السياسية والفكرية مثل قضية مناهج التعليم، والتوقيع على اتفاقية سيداو، والحديث عن علمانية الدولة وضرورتها ومهاجمة الإدارات الأهلية والقبلية، كل ذلك جعل قطاعات عريضة من المجتمع السوداني تنظر إلى هذه الحكومة بوصفها غريبة عليهم أو على أقل تقدير لا تمثلهم ولا يجدون أنفسهم فيها، وهو ما صرح به القيادي بحزب المؤتمر السوداني خالد سلك عندما قال « الحقيقة أن الفترة الانتقالية في مسألة الرأي والرأي الآخر؛ كانت أقرب لعصر الإرهاب الذي أتى بعد الثورة الفرنسية من أنه تكون فترة تتّجه نحو التحول الديمقراطي، بل حوّلت الناس إلى مؤمنين وكفار».[٢٦] هذا بدوره خلق أزمة ثقة ومصداقية في كل ما يصدر من هذه الحكومة من توجيهات أو إرشادات سواءً كانت صحية أم غيرها.

[٢٤] وكالة الأناضول، السودان.. التضخم يقفز ٣٥٩ بالمئة في ٢٠٢١، يناير ٢٠٢٢

[٢٥] Reem Gaafar, Maysoon Dahab and Rahaf Abukoura, Covid-19 Response in Sudan: The Pandemic vs. the Politics, Africa Arguments, Jan 2022

[٢٦] الزرقاء، تقارير صراع الفترة الانتقالية تصريحات خالد "سلك" حول الوحوش الضارية.. جرد حساب، متوفر على

على سبيل المثال، أظهرت المقابلات التي أجراها بعض الباحثين السودانيين في الصحة العامة مع مشاركين من ست مجتمعات محلية مختلفة في جميع أنحاء السودان أن تجنب المصافحة وتقليل التجمعات في الأعراس والجنازات وممارسة التباعد الاجتماعي في الصلوات الجماعية كانت بعيدة كل البعد عن القبول المجتمعي. حتى أولئك الذين رغبوا في حماية أنفسهم أو غيرهم وجدوا صعوبة في الامتثال بسبب التنمر المجتمعي والخوف من فقدان رأس المال الاجتماعي الذي يأتي عادةً من التواصل والزيارات المجتمعية.[٢٧]

هذا الغياب للتواصل المجتمعي عبر القيادات المجتمعية أدي بدوره إلى انتشار المعلومات المغلوطة حول الفيروس وعلاجه. على سبيل المثال، بحسب دراسة مسحية شملت ١,١٠٤ من المواطنين السودانيين، فإن ٥٦% من السودانيين يعتقدون بأن الأجواء الساخنة والحارة تمنع انتشار الفيروس، و٦٧% يعتقدون بأنه يمكن حماية أنفسهم من الفيروس بمجرد شرب عصير الليمون وفيتامين سي، وأن ٣٢% من السودانيين يعتقدون بأن الثوم علاج فعال للفيروس، وأن ٢٣% منهم يعتقدون بأن الجنس الأفريقي والأفارقة يمتلكون مناعة جينية ضد الفيروس.[٢٨]

ج- اتباع الحكومة السودانية لسياسات الإغلاق التي تهمل خصوصية الدول النامية وبنية الاقتصاد غير الرسمي فيها

في دراسة مهمة لزكاري بارنت هاول وأحمد مشفق مبارك بعنوان **«هل ينبغي للدول ذات الدخل المنخفض فرض نفس توجيهات التباعد الاجتماعي مثل أوروبا وأمريكا الشمالية لوقف انتشار فيروس الكورونا (كوفيد-١٩)؟»**[٢٩] يجادل فيها الباحثان بأهمية إعادة النظر في استراتيجيات التدخل الحكومي في البلدان النامية بالابتعاد عن سياسات الإغلاق التام للاقتصاد والبحث عن نماذج أكثر مواءمة لطبيعة الاقتصاد في تلك البلدان. وفي هذا السياق يشير الباحثان إلى أن الفوائد القليلة للتباعد والحد من الاختلاط الاجتماعي في البلدان النامية أو البلدان منخفضة الدخل مقارنة بالبلدان الغنية مدفوعة بعدة عوامل حاسمة:

- البلدان النامية لديها نسب أقل من كبار السن لإنقاذهم من خلال التباعد الاجتماعي مقارنة بالدول الغنية ذات الخصوبة المنخفضة. حيث تختلف نسبة السكان المسنين من جملة السكان إلى حد كبير بين البلدان المنخفضة الدخل (٣%) والبلدان المرتفعة الدخل (١٧,٤%).

- ينقذ التباعد الاجتماعي الأرواح في البلدان الغنية من خلال تسطيح منحنى العدوى، لتقليل الضغط على النظم الصحية. تأخر العدوى ليس بذات القدر من الفائدة بالنسبة للبلدان النامية التي بها عدد محدود من أسِرة المستشفيات وأجهزة التنفس الصناعي وهي مكتظة في الأصل وليست مهيأة لاستقبال مزيد من المرضى، بمعنى أن النظم الصحية أصلًا ضعيفة ومتهالكة.

- يقلل التباعد الاجتماعي من خطر الإصابة بالمرض، لكنه يقوم بذلك عن طريق الحد من الفرص الاقتصادية للأفراد. ومن الطبيعي أن يكون الفقراء أقل رغبة في القيام بتلك التضحيات الاقتصادية. ويضعون قيمة نسبية أكبر على مخاوفهم المعيشية مقارنة مع المخاوف بشأن عدوى فيروس كورونا. خصوصًا إذا اخذنا في الاعتبار غياب السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحمائية التي اتخذته باقي الدول الغنية. ولا يقتصر الأمر على أن الفوائد الوبائية والاقتصادية للتباعد الاجتماعي أقل بكثير في البلدان الأكثر فقرًا، بل إن هذا التباعد الاجتماعي قد يؤدي أيضًا إلى خسائر فادحة بالنسبة لأشد الناس فقرًا وضعفًا. العاملون في القطاع غير الرسمي يفتقرون إلى الموارد والحماية الاجتماعية حتى يقوموا بعزل أنفسهم عن الآخرين ويضطرون إلى التضحية بالفرص وكسبهم الاقتصادي حتى لا يصابوا بالفيروس.

- كما أن البلدان الفقيرة لديها قدرة محدودة على تطبيق توجيهات التباعد، وقد يكون لعمليات الإغلاق آثارًا إنتاجية إذا أجبرت العاملين في القطاع غير الرسمي والمهاجرين في البلدان الفقيرة على الهجرة العكسية من المناطق الحضرية المكتظة بالسكان ونشر المرض في المناطق الريفية النائية.

بناء على ما سبق، أوصت الدراسة بأن أفضل استجابة يمكن أن تتبعها الدول النامية، ليست هي سياسات العزل والاغلاق التام أو الجزئي وإنما التركيز على توفير

[٢٧] Reem Gaafar, Maysoon Dahab and Rahaf Abukoura, Ibid.

[٢٨] Ipsos, Responding to COVID-19: Highlights of a Survey in Sudan, 2022

[٢٩] زكاري بارنت هاول وأحمد مشفق مبارك، «هل ينبغي للدول ذات الدخل المنخفض فرض نفس توجيهات التباعد الاجتماعي مثل أوروبا وأمريكا الشمالية لوقف انتشار فيروس الكورونا (كوفيد-١٩)؟»، ورقة مترجمة بمركز تأسيس للدراسات والنشر

الأقنعة وأغطية الوجه محلية الصنع رخيصة نسبيًا، وتطبيق العزل الاجتماعي الذي يستهدف كبار السن والفئات الأخرى المعرضة للخطر مع السماح للأفراد المنتجين والأقل عرضة للإصابة بالمرض بمواصلة العمل، و تحسين الوصول إلى المياه النظيفة وغسل اليدين والصرف الصحي والسياسات الأخرى لتقليل معدل انتشار الفيروس، وأخيرًا التأثير الاجتماعي على نطاق واسع والحملات الإعلامية لتشجيع السلوكيات التي تبطئ انتشار المرض، لكنها لا تقوض سبل العيش الاقتصادية. ويمكن أن يشمل ذلك قيودًا على حجم التجمعات الدينية والاجتماعية أو برامج لتشجيع المجتمع المحلي والزعماء الدينيين على تبني سلوكيات أكثر أمانًا وإيصالها لأتباعهم بوضوح.

هذا الملاحظات والتوصيات تنطبق بشكل كبير على الحالة السودانية وعلى خطأ الحكومة في الاستمرار في سياسات واستراتيجيات الإغلاق التام أو الجزئي. وذلك أن التكلفة الاقتصادية لاستمرارية الحظر عالية في بلد نامي مثل السودان تزيد نسبة العمالة غير الرسمية فيه عن ٦٠%، فالمواطنين لن يلتزموا بسياسات الحكومة وتوجيهات لأن الغالبية العظمي منهم ليسوا موظفين في مؤسسات الدولة أو الشركات الخاصة وإنما أغلبهم يعملون أعمال حرة أو أعمال تجارية تعتمد على حركة الناس والأسواق. خصوصًا إذا اخذنا في الاعتبار الخسائر الاقتصادية في قطاع الإنتاج والخدمات والتي تتجاوز ال ٨٠% من الدخل الشهري لصاحب العمل (وفي بعض الحالات في خسارة كاملة ١٠٠% للدخل الشهري) بحسب المسوحات الخاصة التي قام بها كاتب هذه الدراسة. وبالتالي، فإن غياب البعد الاقتصادي في استراتيجيات الحكومة السودانية في التعامل مع الوباء أدي إلى عدم فاعلية هذه الخطط والاستراتيجيات.

أخيرًا، فإن ما ذكره في النقاط الثلاثة السابقة التي تمثل تأثير الأبعاد السياسية المتمثلة في التقلب السياسي والحكومي، والأبعاد الاجتماعية المتمثلة في عدم القدرة على التواصل مع القيادات المجتمعية والقبلية، والأبعاد الاقتصادية والسكانية المتمثلة في عدم مراعاة بنية الاقتصاد السوداني والتركيبة السكانية يشير إلى أن من أهم الدروس التي ينبغي الاستفادة منها في تجربة احتواء وباء الكورونا في السودان هي أن هذه الأزمات لا يمكن التعامل بشكل صحيح دون تنسيق وعمل مشترك مع باقي الوزارات والجهات التي تمثل باقي أبعاد المعادلة الإنسانية وعدم الاكتفاء بالإجراءات وخبراء الصحة في التعامل معها.

الجزء الثاني:
الآثار المختلفة للجائحة على الاقتصاد السوداني

لا تقتصر تداعيات وآثار انتشار فيروس كورونا فقط على القطاع الصحي، مع أنه الأهم، لكنها أيضًا تمتد لتؤثر على القطاع الاقتصادي والاجتماعي بصورة كبيرة. على سبيل المثال، فقد تنبأت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بأن معدل النمو الاقتصادي لأفريقيا سيهبط من ٣,٢% إلى ١,٨% هذا العام، وأن هنالك ٢٩ مليون أفريقي مهددين بدخول تصنيف «الفقر المدقع EXTREME POVERTY»، وأن قطاع الصادرات النفطية في أفريقيا قد يخسر قرابة ال ١٠١ مليار دولار، كما أن القطاعات الأخرى مثل السياحة والخدمات ستتضرر أيضًا.[٣٠]

أما في العالم العربي، فبحسب دراسات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، فإن خسارة العالم العربي من الناتج الإجمالي المحلي تبلغ ٤٢ مليار دولار، وأن ١,٧ مليون وظيفة مهددة بالاختفاء خلال هذا العام،[٣١] وأن ٨,٣ مليون مواطن عربي ممن يعتبرون من أبناء الطبقة الوسطى معرضون للانضمام للطبقة الفقيرة خلال هذا العام، كل ذلك من الآثار الاقتصادية المُحتملة للأزمة الصحية لفيروس كورونا.

أيضًا فقد بات من المعلوم الآن أن جوهر الخطورة الاقتصادية التي يشكلها فيروس كورونا COVID-١٩ تكمن في قدرته عل شل الاقتصاد كليًا أو جزئيًا عبر تأثيره على حركة الإنتاج والمال، وذلك أن الاقتصاد الذي نعيش فيه يعتمد بصورة رئيسية على هذه الحركة، سواءً كانت في جانب العرض SUPPLY أو في جانب الطلب DEMAND، في تكوين وخلق القيمة الاقتصادية، وهذه الحركة نفسها هي التي تجعل تداول المال وحركته ممكنة في المجتمع. هنالك عامل مهم جدًا في تعميق الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على جانبي العرض والطلب ألا وهي «عدم وضوح الرؤية» حول مستقبل انتشار الفيروس، وحول الفترة التي يمكن أن تمتد لاحتواء هذا الفيروس وتطوير علاج صحي له، وكيفية تأثير هذا الفيروس على سوق العمل والاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي، كل هذه القضايا لا توجد أي إجابات واضحة عليها، بالعكس توجد تكهنات بأن الوضع قد يسوء أكثر. لذلك فإن الأفراد والأسر سيقللون جدًا من انفاقهم اليومي لأنهم يخافون من اختفاء مدخراتهم ودخلهم إذا واصلوا الإنفاق بذات الوتيرة السابقة، كما أن الشركات لن تجرؤ على الدخول في استثمارات جديدة وستوقف كل مبادراتها في الفترة القادمة. يوضح الرسم أدناه كيفية تأثير الكورونا على جوانب الاقتصاد المختلفة وتداعياته.[٣٢]

[٣٠] UNECA, ECA estimates billions worth of losses in Africa due to COVID-19 impact, Published on 14 March 2020

[٣١] الاسكوا، الاستجابة الإقليمية العاجلة للتخفيف من تداعيات وباء كورونا العالمي، نشر بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠.

[٣٢] خالد عثمان الفيل، الثقة، والمساومة الضريبية، والتوظيف التكنولوجي والصناعي في التعامل مع الكورونا، مركز تأسيس للدراسات والنشر، ٢ أبريل ٢٠٢٠

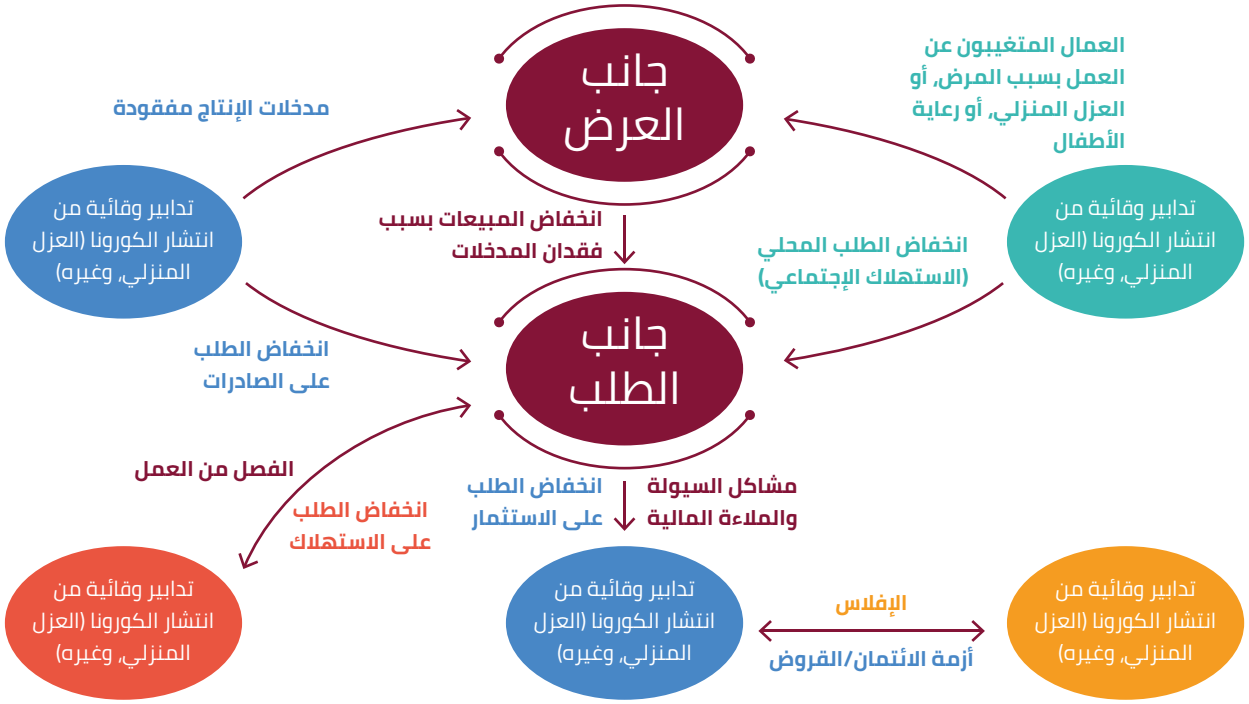

تأثير الفيروس على بنية العرض والطلب والسوق الاقتصادي بشكل عام

بصورة عامة، توقع صندوق النقد الدولي أن يشهد الناتج الإجمالي المحلي السوداني انخفاضًا بنسبة ٧,٢% في العام ٢٠٢٠ وأن تكون نسبة العجز التجاري ١٥,٢% من قيمة الناتج الإجمالي المحلي، وأن يرتفع التضخم إلى ٨١%. لكن وكما ذكرنا في بداية الورقة فإن نسبة التضخم في شهر يونيو لوحده بلغت ١١٤%، مما يعنى أن حجم الضرر الذي سيصيب الاقتصاد السوداني في هذا العام ربما يكون أسوء بكثير من تنبؤات الصندوق.

مما يزيد الأمر سوءًا حالة الهشاشة المالية التي تهمين على الوضع النقدي في السودان، فعائدات الضرائب في السودان منخفضة جدًا وتقدر ب ٦% فقط من قيمة الناتج الإجمالي المحلي. بحسب صندوق النقد الدولي، فإن أي دولة تبلغ نسبة العائدات الضريبية فيها أقل ١٥% من الناتج الإجمالي توصف بأنها دولة ذات هشاشة نقدية. كما أن صادرات السودان من الثروة الحيوانية والتي تذهب غالبًا للسعودية ستنخفض جدًا من جراء النقص الكبير في عدد الحجاج هذا العام، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن هذا النقص قد يصل لنسبة ٥٠% من حجم الصادرات في موسم الحج وهو نقصان بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. كما أن نقصان أسعار النفط العالمية ستؤدي إلى نقصان رسوم عبور البترول التي ينالها السودان من دولة جنوب السودان وتبلغ نسبة هذا النقص ٤٠٠ مليون دولار أو ٨٠% من العائد السنوي. وبذلك تقدر نسبة الانخفاض في الصادرات السودانية بقرابة ٧٠٠ مليون دولار أو ١٧,٥% من نسبتها الكلية. في المقابل فإن انخفاض أسعار النفط تسبب في انخفاض قيمة الواردات السودانية بما يقارب الثلثين وهو ما يقارب قيمته بالمليار دولار.[٣٣]

فيما يتعلق بالموازنة العامة للعام ٢٠٢٠، فقد أقرتها الحكومة السودانية بإيرادات متوقعة بلغت ٥٦٨ مليار جنيه سوداني أي ما يعادل ١٢,٦ مليار دولار تقريبًا، وعجز كلي بلغ ٧٣ مليار جنيه، وهو ما يعادل ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي. أما فيما يتعلق بالميزان التجاري -قبل تداعيات الكورونا وقبل انخفاض أسعار النفط- فهو يعاني من اختلال يتجاوز ال ٤ مليار دولار حيث تقدر الصادرات السودانية بنحو ٣ مليارات دولار بينما تبلغ الواردات ٧ مليار.[٣٤]

بعد انتشار الفيروس أعلنت وزارة المالية أنها بحاجة عاجلة إلى ٤ مليار دولار لمجابهة التداعيات الاقتصادية لوباء الكورونا. ومن ناحية أخرى، فقد أدي انتشار الفيروس والتدابير المصاحبة له من إغلاق المطارات وتحجيم حركة الواردات والصادرات إلى إعادة النظر في الموازنة العامة نفسها، حيث صرّحت لجنة حكومية بوزارة المالية بأن الإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا أدت إلى خفض الإيرادات العامة في موازنة الدولة بنسبة ٤٠%، وصرحت أيضًا عن نيتها في إعداد موازنة جديدة لمواجهة التداعيات الاقتصادية

[٣٣] UNDP, COVID-19 Socio-Economic Impact Assessment for Sudan, 26 May 202

[٣٤] خالد البلولة، «كورونا» يزيد معاناة الاقتصاد السوداني «المتردي»، الشرق الأوسط، ٣٠ مارس ٢٠٢٠

للوباء.[٣٥] بينما توقع خبراء اقتصاديين آخرين، مثل الاقتصادي الدكتور عادل عبد المنعم، أن تنخفض إيرادات الموازنة العامة للدولة بنسبة ٨٠% وذلك لأن تدابير الوقاية من الكورونا قد أثرت خفضت الإيرادات الضريبية والجمركية -والتي تعتمد بشكل مباشر على عمليات الاستيراد- بنسبة ٨٥%[٣٦]

٢,١ البطالة والعمالة الرسمية وغير الرسمية

على مستوى سوق العمل، فإن عدد معتبرًا من موظفي القطاع الخاص والعام في السودان مهددون بفقدان وظائفهم أو الانخفاض الكبير في دخلهم كنتيجة للآثار الاقتصادية للأزمة، خصوصًا مع عدم وجود أو ضعف الموارد عند الحكومة الانتقالية لتحفيز الاقتصاد السوداني ودعم وحماية هؤلاء الموظفين أو الشركات التي توظفهم، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تطبيق ذات التدابير والسياسات الاقتصادية التي طبقتها باقي الدول لحماية الموظفين والشركات. وقد تؤدي هذه الأزمة إلى خسارة شريحة كبيرة من هؤلاء الموظفين لمدخراتهم وربما ممتلكاتهم من سيارات أو منازل أو أراضي، إلخ، وانحدارهم من الطبقة الوسطى لينضموا لطبقة الفقيرة في السودان.

قد تعمل هذه الأزمة على تعميق اللامساواة الاقتصادية في المجتمع السوداني. وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإن نسبة البطالة في السودان ستزيد بنسبة ٣% لتصل إلى ٢٥% في العام ٢٠٢٠. أضف إلى ذلك، فإن القطاعات الرئيسية التي توفر الوظائف للعاملين بالمناطق الحضرية، مثل قطاع الخدمات الذي يمثل ٥٧% وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي يمثل ١٧% وقطاع السياحة الذي يمثل ٣% من الناتج الإجمالي، قد تضررت جدًا من تدابير الحظر والإغلاق التام.[٣٧]

أما بالنسبة للعاملين بالقطاع غير الرسمي وهم العاملين في القطاعات التي لا تنظمها الدولة بتدابير وإجراءات واضحة ولا يوجد قوانين تحفظ حقوق العاملين فيها -مثل بائعات الشاي وعمال اليومية في الأسواق وغيرهم- والذين يمثلون ٦٥% من القوة العاملة في السودان، فهؤلاء أكثر عرضة للإصابة بالمرض فهم لا يستطيعون البقاء في بيوتهم واتباع تدابير العزل المنزليّ لأنهم لن يجدوا ما يأكلون إذا لم يخرجوا للعمل بصورة يومية. وهذه الإصابة، لا سمح الله، سيكون لها تبعاتها الاقتصادية من فقدان لمصدر الرزق وعدم القدرة على توفير الدخل لأفراد الأسرة خصوصًا مع غياب شبكات الحماية الاجتماعية عند الحكومة السودانية وعدم تفعيل أي برنامج للتحويلات النقدية المشروطة التي كان يتحدث عنها وزير المالية سابقًا، مما يشكل مهددًا لهذه الفئة من العمال للتحول من خانة «الفقر» إلى خانة «الفقر المدقع»، وهو ما يعمل أيضًا على تعميق اللامساواة الاقتصادية في المجتمع السوداني.

منذ بدايات تطبيق إجراءات حظر التجول الجزئي اشتكت كثير من بائعات الشاي وعمال اليومية بأن تداعياتها عليهم ثقيلة وأنهم لا يستطيعون البقاء في بيوتهم لأنه كسبهم يعتمد على عمل اليوم باليوم.[٣٨] حتى الجهات المنظمة من العاملين في القطاع غير الرسمي (مثل اتحاد النساء متعدد الأغراض، والمشهور باتحاد بائعات الشاي) ممن لها القدرة على الوصول للجهات الحكومية والمطالبة بالمعونة، ذكرت بالمساعدات العينية والمالية التي أعلنت عنها الحكومة لهذه الفئة لم تصلها بالرغم من أن أسماء المتضررين قد سُلمت للحكومة.[٣٩] وفي هذا السياق، وحتى نستطيع تقدير الضرر الواقع على هذه الشريحة، فقد قدرت المنظمة العالمية للعمل أن دخل العاملين بالقطاع غير الرسمي في أفريقيا سينخفض بنسبة ٨١% في الشهر الأول من الأزمة.[٤٠]

لا ينفصل الحديث عن أثر الكورونا على العمالة في القطاع الرسمي وغير الرسمي عن الحديث عن أثره على الشركات الصغيرة والناشئة التي توفر التوظيف لأغلب هذه القوى العاملة في القطاعين. في السودان تبلغ نسبة الشركات التي توظف عدد أقل من ٢٠٠ عامل ٩٨% من نسبة الشركات، وهذا يعنى أن الغالبية العظمى من الشركات في السودان هي عبارة عن شركات صغيرة أو متوسطة. ورغم أنه لم تقم دراسات محددة حول أثر الكورونا على هذه الشركات في السودان، فيمكننا أخذ فكرة عن أثر الكورونا بالمقارنة بالدول الأخرى. بحسب إحصائية قامت بها جامعة تشينغهوا وجامعة بكين، شملت ٩٩٥ شركة ناشئة في الصين، وُجد أن ٨٥% من

[٣٥] خالد البلولة، السودان يستبدل موازنته لمواجهة تداعيات «كورونا»، صحيفة الشرق الأوسط، ١٧ أبريل ٢٠٢٠

[٣٦] المصدر السابق.

[٣٧] UNDP, Ibid.

[٣٨] إسماعيل محمد علي، تدابير مكافحة كورونا تهدد القوت اليومي لـ «بائعات الشاي» في السودان، اندبندنت عربية، نشر بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٢٠

[٣٩] Aljazeera, ‹Hunger is worse than corona›: Sudanese demand end to lockdown, 8 June 2020

[٤٠] ILO, COVID-19 and the world of work. Third edition Updated estimates and analysis, 29 April 2020

الشركات الناشئة والمتوسطة لا تستطيع الاستمرار لأكثر من ثلاثة أشهر تحت تداعيات الكورونا على الاقتصاد، و٣٣% منهم لا تستطيع الاستمرار لأكثر من شهر، و١٠% فقط هو عدد الشركات التي يمكن أن تستمر لستة أشهر تحت تدابير حظر التجول والبقاء في المنزل.[٤١]

٢,٢ تحويلات المغتربين من الخارج

من التداعيات الاقتصادية الخطيرة لفيروس الكورونا هي تأثيره على تحويلات المغتربين السودانيين. وتكمن خطورة هذا الأمر في أن الكثير من الأسر في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، أصبحت تعتمد بصورة مباشرة ورئيسية على تحويلات أبنائها العاملين بالخارج وفي الدول الخليجية بصورة خاصة. فمنذ تردي الأوضاع الاقتصادية في السودان بعد انفصال الجنوب، حدثت هجرة عقول وأيدي عاملة كثيفة جدًا من السودان لباقي الدول الخليجية بحثًا عن دخل كافي يعيل أولئك العاملين وأسرهم بعد أن أصبحت المرتبات في السودان لا تغطى تكاليف المعيشة. ووفقاً لجهاز شؤون العاملين بالخارج، فإن عدد السودانيين المسجلين رسميا في الخارج يُقدر بحوالي ٥ ملايين سوداني، إلا أن إحصاء غير رسمي يرى أن عددهم يفوق ١٠ ملايين. أما بخصوص مقدار هذه التحويلات، فإن تقديرات خبراء الاقتصادي ترى بأن قيمة هذه التحويلات تقدر في حدود ٥ و٨ مليارات دولار سنوياً.[٤٢]

ووفقا لإحصائية جهاز شؤون العاملين بالخارج، فإن عدد السودانيين المسجلين رسميا في الخارج يُقدر بحوالى ٥ ملايين سوداني في مختلف دول العالم، إلا أن إحصاء غير رسمي يرى أن عددهم يفوق ١٠ ملايين.

مع الانتشار الواسع للفيروس في الدول الخليجية، وتحت وطأة نقص الإيرادات التي تسبب بها، قامت كثير من الشركات في السعودية والإمارات وباقي الدول الخليجية بتسريح عمالتها أو تخفيض مرتباتها أو تجميدها، وهو ما أثر بدوره على العمالة السودانية في هذه الدول وعلى قدراتها المالية فانخفضت قيمة التحويلات الشهرية للمغتربين السودانيين بنسبة ٢٠%،[٤٣] وهي نسبة قريبة جدًا لتقدير تقرير الهجرة والتنمية الذي يصدر عن البنك الدولي الذي ذكر بأن نسبة تحويلات المغتربين في أفريقيا ستنخفض بنسبة ٢٣%.[٤٤] وتذكر إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن هذا الانخفاض في تحويلات المغتربين يبلغ ٥٠٠ مليون دولار. كل هذه التقديرات لا تأخذ في اعتبارات الزيادة الضريبية الواسعة التي طبقتها هذه الدول الخليجية -مثل السعودية التي زادت ضريبة القيمة المضافة من ٥% لتصبح ١٥%- لمعالجة تكاليف الكورونا الاقتصادية، والتي ستزيد العبء على المغتربين السودانيين وستأثر بالضرورة على حجم تحويلاتهم الشهرية.[٤٥]

وتضم مجموعة الفئات المهددة بالإصابة والتأذي من تداعيات المرض الاقتصادية ال ٣ مليون نازح الذين يعيشون في مخيمات مزدحمة أو الأزقة الفقيرة في المدن، و٦٠٠ ألف من كبار السن الذين يعانون من الأمراض المزمنة[٤٦] وباقي الولايات الطرفية المهمشة من قِبل الحكومة في الخرطوم. أخيرًا، وبناءً على كل هذه المعطيات، تنبأ بعض الباحثين أن معدل الفقر في السودان قد يقفز من ٦٥% ليصل إلى ٨٠% جراء التداعيات الاقتصادية الثقيلة لفيروس الكورونا على السودان.[٤٧] وفي هذا السياق يجدر ذكر التصنيف العالمي (بحسب معدل دخل الفرد) للبنك الدولي الذي صدر في مطلع شهر يوليو، والذي أشار ولأول مرة منذ عشرات السنوات أن السودان يعتبر رسميًا دولة منخفضة الدخل LOW INCOME COUNTRY، بعد أن كان يعتبر دولة متوسط الدخل (الشريحة الدنيا) LOW MIDDLE INCOME COUNTRY.[٤٨]

[٤١] محمد الرشيد آدم، إنقاذ الصين من فيروس (كورونا) والانهيار الاقتصادي: دروس وتجارب، مركز تأسيس للدراسات والنشر، نُشر بتاريخ ٤ مايو ٢٠٢٠

[٤٢] العربي الجديد، السودان: عراقيل أمام تحويلات المغتربين رغم الإصلاحات، ٣ سبتمبر ٢٠٢١

[٤٣] Anne-Marie Bissada, Coronavirus: Sudan's economy and pandemic threaten revolutionary gains, The Africa Report, 29 May 2020

[٤٤] Samik Adhikari, COVID-19 is reducing domestic remittances in Africa: What does it mean for poor households?, World Bank Blogs, 09 June 2020

[٤٥] UNDP, Ibid.

[٤٦] UNDP, Ibid.

[٤٧] Hassan Gali and Sarah Logan, Sudan's transitional government must be supported through COVID-19. Here's why, published on 17 June 2020, The Conversation

[٤٨] World Bank, New country classifications by income level: 2019-2020, 1 July 2020

الجزء الثالث:
التداعيات الاجتماعية والسياسية للجائحة

٣,١ تمدد الجيش والميليشيات العسكرية اقتصادياً وسياسياً

ابتداءً, فمع امتلاك قوات الدعم السريع لجزء معتبر من عائدات الذهب بالإضافة إلى تأسيس هذه القوات لشركة الجنيد لإدارة عمليات التعدين وبيع الذهب والاستثمار في عدد من القطاعات التجارية الأخرى،[٤٩] ومع امتلاك المؤسسة العسكرية في السودان لمجموعة من الشركات يفوق عددها ١٦٠ شركة في كافة القطاعات الاقتصادية بعائدات تقارب ٢٨% من موارد الموازنة العامة وهي ما تعرف ب «الشركات الرمادية».[٥٠]

يمكننا القول إن أبرز سمات الاقتصاد السياسي السوداني بعد نظام الإنقاذ هي, ولأول مرة في تاريخ السودان الحديث, تكون روابط مؤسسية بين العسكر متمثل في الجيش والأمن من ناحية والرأسمالية الريعية من ناحية أخرى،[٥١] وهذا يتمثل في «الشركات الرمادية». ثانيًا, تكون روابط مؤسسية بين القبلية بدرجة من الدرجات والميلشيات العسكرية والرأسمالية الريعية, وهذا يتمثل في سيطرة قوات الدعم السريع ذات القاعدة والتكتيك القبلي -على الأقل- على جزء معتبر من صادرات الذهب وعدد من الشركات الاقتصادية الفاعلة, بالإضافة طبعًا لعلاقات هذه القوات بالدول الخارجية والدعم الخارجي عبر مساهمتها في حروب خارجية بالوكالة مدفوعة الأجر, مثل مشاركة قوات الدعم السريع في حرب اليمن بعد تلقيها للدعم والتمويل من دولة الإمارات. مع الوقت يمكن التخلي تدريجيًا عن المكون «القبلي الواحد» لصالح مزيد من التمدد في السيطرة والنفوذ العسكري-الاقتصادي, ووقتها ستكون السمة الرئيسية الواحدة هي وجود روابط بين العسكر, بمختلف مكوناتهم من جيش وأمن وقوات دعم سريع من ناحية, والرأسمالية من ناحية أخرى. النتيجة الطبيعية لهذه البيئة الاقتصادية-السياسية الجديدة هو أنها ستخلق تحديات كبيرة على مستقبل النظام السياسي والتحول الديمقراطي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية وطبيعة الصراع السياسي لسنوات قادمة.

[٤٩] Alex de Waal, Sudan crisis: The ruthless mercenaries who run the country for gold, BBC, Published on 20 July 2019.

[٥٠] سليمان بلدو, عندما تقود السياسات الرعناء الي الانتحار الاقتصادي: السودان نموذجًا, مشروع كفاية, نشر بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٨.

[٥١] أعنى برأسمالية ريعية هنا ذلك النظام/الوضع الاقتصادي الذي يكون فيه السيطرة على الموارد الاقتصادية في المجتمع غير مرتبط بإنتاجية أو الكفاءة ولا يكون مفتوحًا للعامة, أي وضع اقتصادي تسيطر فيه قلة قليلة على الموارد وعلى عائدات ومنافع هذه الموارد.

وبحكم سيطرتها على الموارد الاقتصادية وطموح قائدها للظهور في المشهد السياسي، فقد استفادت قوات الدعم السريع من ضعف الأداء الحكومي في مجابهة الكورونا لتقديم الخدمات الصحية والمعونات الإغاثية في كل ولايات السودان منذ بدايات انتشار الوباء، مع تغطية إعلامية احترافية، في محاولة جادة لتحسين صورة قوات الدعم السريع وقيادتها أمام المواطن السوداني ولاكتساب مزيد من الشرعية السياسية على الأرض.[٥٢]

في حين ركزت قوات الدعم السريع على الإغاثات والمال في بناء شرعيتها السياسية، قامت المؤسسة العسكرية بالتركيز على قدرتها الصناعية والابتكارية عبر منظومة الصناعات الدفاعية، فقامت بتحويل إنتاج مصانعها من التصنيع الحربي للتصنيع الطبي والمدني. ما نتج عنه تصنيع أجهزة للتنفس الصناعي، عُرض منها نموذجان على وزارة الصحة لاختبارهما والتأكد من جودتهما، وجهاز آلي للتعقيم وغرفة للكشف على المرضى عن بعد، وعيادات وغرف طوارئ متحركة بالإضافة إلى استخدام طائرات «الدرون» في التعقيم والتوعية، مع عدد إضافي من الابتكارات والصناعات.[٥٣] وبالجملة، فقد استفاد المكون العسكري من ضعف أداء الحكومة الانتقالية في مجابهة الكورونا في تقديم نفسه كفاعل سياسي كُفء لإدارة أزمات البلاد وتقديم الحلول لها، سواء كانت حلول مالية إغاثية كما فعل الدعم السريع، أو حلول تصنيعية ابتكارية كما فعل الجيش.

٣,٢ انقسام المكون المدني

في المقابل، شهدت فترة الكورونا انقسامات وتشققات في المكون المدني متمثلًا في قوى الحرية والتغيير. فقد جمد حزب الأمة مشاركته في قوى الحرية والتغيير وطالب بتغييرات في هيكلتها وطريقة عملها كما عرض مشروع «العقد الاجتماعي» كإطار سياسي جديد. بعد ذلك انتقد رئيس حزب المؤتمر السوداني أداء قوى الحرية والتغيير وطرح مبادرة بديلة أيضًا لإعادة هيكلة وتحسين أداء قوى الحرية والتغيير.[٥٤] كما شهد تجمع المهنيين السودانيين، الجهة التي لعبت دورًا محوريًا في توجيه وتحريك الثورة السودانية قبل سقوط البشير، انشقاقًا كبيرًا داخله بعد انتخابات سيطر فيها كوادر «الحزب الشيوعي» وهو ما حدي بكوادر «التجمع الاتحادي المعارض» للانشقاق عن التجمع والدعوة لمؤتمر صحفي لتوضيح ملابسات عدم قبولهم بالانتخابات الداخلية. ثم تطور الأمر لاحقًا، بإيقاف التجمع لبعض النقابات الرئيسية المكونة له في سياق هذا الصراع السياسي للسيطرة على تجمع المهنيين السودانيين.[٥٥] كما حدثت صراعات وتبادل اتهامات بين وزارة الصحة ووزارة المالية، حيث اتهمت الأولي بأن الثانية قامت بتبديد المعونات المالية التي قدمتها بعض الدول والمؤسسات لمجابهة الكورونا، وردت الثانية في العلن ببيان توضيحي أكدت فيه أنها سلمت كل المعونات والإغاثات لوزارة الصحة.[٥٦] باختصار، سادت حالة الخلاف والنزاع بين كل القوى المدنية بمختلف مستوياتها ومكوناتها.

[٥٢] راجع الصفحة الإعلامية لقوات الدعم السريع على موقع الفيسبوك

[٥٣] جمال عبد القادر البدوي، كورونا يحفز روح الإبداع السودانية لمواجهة انتشاره، اندبندنت عربية، ٢٢ أبريل ٢٠٢٠

[٥٤] العربي الجديد، السودان: حزب الأمة القومي يجمد نشاطه في التحالف الحاكم، ٢٣ أبريل ٢٠٢٠

[٥٥] القدس العربي، صراع على قيادة تجمع المهنيين السودانيين واتهامات متبادلة بـ«الاختطاف الحزبي» و«البيع» للعسكر، مايو ٢٠٢٠

[٥٦] صحفية السوداني، اتهامات متبادلة بين "الصحة" و"المالية" حول "أزمة الدواء" و"اموال الكرونا"- نص البيانات

Deadly Protests outside West Darfur University» by United Nations Photo is licensed under CC BY-NC-ND 2.0.

في سياق هذا التخبط السياسي للقوى المدنية الموجود في موقع السلطة، تحركت قوى مدنية أخرى معارضة وقامت بترتيب مظاهرات ضد قوى الحرية والتغيير وتطالب بإسقاطها وعلى رأس هذه القوى الحراك الشعبي الموحد (حشد)، تصدت القوات الأمنية لأول مظاهرة دعت لها حشد -بعد تطبيق إجراءات الحظر- وقامت باعتقال رئيس حشد، معمر موسي، وإطلاق سراحه في نفس اليوم.[٥٧]

في مطلع يونيو قامت السلطات الأمنية باعتقال معمر موسي أيضًا على إثر مظاهرة احتجاجية قام بها الأخير في مقر لجنة إزالة التمكين، وظل معمر موسي معتقلًا حتى ١٣ شهراً من دون تقديمه إلى المحاكمة أو توجيه تهم قضائية/جنائية له. ولا يعتبر اعتقال معمر موسي وبعض كوادر القوى السياسية وحده التحول السلبيّ في قضية الحريات والحقوق، فقد استمر اعتقال أكثر من ٢٠ شخص من قادة النظام السابق لأكثر من سنة منذ سقوط النظام السابق من دون تقديمهم للمحاكمات، كما تعرض ثلاثة من هؤلاء للإصابة بفيروس الكورونا في السجن.[٥٨] أيضًا، فقد عارض جنرالات المؤسسة العسكرية والدعم السريع تفويضًا قويًا بشأن مراقبة حقوق الإنسان وحماية المدنيين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدة الحكومة الانتقالية التي تم إنشاؤها حديثًا (UNITAMS) وضغطوا من أجل الانسحاب البعثة المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد UNAMID) في الوقت الذي يناسب مصالح الجنرالات. وهو ما أيدته روسيا والصين والدول الأفريقية الثالث في مجلس الأمن الدولي.[٥٩]

عانى المكون المدني من عدم القدرة على التعامل مع الجائحة بفاعلية، بالإضافة إلى والنزاعات والخلافات داخل المكون المدني نفسه، وتصاعدت حدة الأزمة الاقتصادية بوصول التضخم ل ٣٥٩% في ٢٠٢١، مع الأزمات المتكررة في الوقود والخبز والكهرباء، والأداء الضعيف لحكومة الفترة الانتقالية وقيادتها.[٦٠]

دفع كل ذلك بالشباب الذين كانوا وقودًا لثورة ديسمبر للخروج للشارع مرة أخرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ مطالبين بتصحيح مسار الثورة ورافعين لعدد من الشعارات

[٥٧] سودان تربيون، السلطات السودانية توقف رئيس تنظيم يتبنى احتجاجات ضد الحكومة، ١٢ أبريل ٢٠٢٠

[٥٨] Yasir Zaidan, COVID-19 Threatens to Derail an Unsteady Democratic Transition in Sudan, 23 June 2020

[٥٩] Gerrit Kurtz, An International Partnership for Sudan's Transition: Mobilizing Support, Preventing Instability, DGAP Policy Brief, No. 11, German Council on Foreign Relations.

[٦٠] وكالة الأناضول، السودان.. التضخم يقفز ٣٥٩ بالمئة في ٢٠٢١، مصدر سابق

الإصلاحية التي تخاطب بصورة مباشرة قوى الحرية والتغيير والحكومة المدنية. في ظل هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الهش وغياب الإصلاحات الداخلية لقوى الحرية والتغيير واستمرار المظاهرات, تمددت المؤسسة العسكرية في الفراغات التي تركتها القوى المدنية بصراعاتها وضعفها, وهو ما أدي في الأخير إلى حدوث الانقلاب العسكري على القوى السياسية المدنية في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١.

٣,٣ المبادرات الوطنية والشبابية

مع كل ذلك, وفي مقابل ضعف المكون المدني في السلطة السياسية, قدم المجتمع المدني السوداني عبر مختلف مكوناته تضحيات جمّة للمساهمة في جهود مجابهة الكورونا. من ضمن هذه الجهود التي بذلت لمعالجة نقص معدات الوقاية من كمامات وأقنعة طبية وغيرها.

قامت عدة مبادرات وتجارب لدعم التصنيع المحلي للكمامات والمعقمات منها ما يلي: مبادرة الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم التي انتجت ٤٠ عبوة (مقاس ١٨ لتر) من المعقم بالتعاون الفني مع كلية الصيدلة, ومبادرة تأهيل مستشفى الحوادث في القضارف بالتعاون مع عمادة كلية الطب القضارف وديوان الزكاة لتصميم وتصنيع الكمامات, ومبادرة «دحر الكورونا» لتصنيع المعقمات الهادفة لتوزيع ١٠ مليون معقم في السودان, ومبادرة إنتاج الأقنعة والكمامات بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بدعم الوكالة التركية للتعاون والتنسيق بالخرطوم, ومبادرة المهندس أحمد الريح لإنتاج ١٠٠٠ قناع طبيّ للحماية -بمواصفات وزارة الصحة- بتكلفة ٣٠٠ جنيه سوداني للقطعة, وغيرها من المبادرات. وفي سياق ثاني, ولمجابهة مشكلة نقصان أجهزة التنفس الاصطناعي التي يعاني منها القطاع الصحي حيث لا يتجاوز عدد هذه الأجهزة ٣٠٠-٤٠٠ جهاز في كل مستشفيات السودان,[٦١] قام عدد من المهندسين بقيادة مبادرة لتصنيع ١٢,٠٠٠ وحدة من أجهزة تنفس بأدوات محلية, ونجحوا في تصنيع النموذج الأولى من تلك الوحدات.[٦٢]

في سياق ثالث, اجتهد المجتمع المدني السودان في حشد الموارد المالية لدعم جهود مجابهة الوباء, من داخل وخارج السودان. ومن الأمثلة التي تعكس قوة المجتمع المدني السوداني في حشد الموارد, هو ما قامت به مبادرة «الروابط المهنية السودانية ورابطة المرأة سوا في قطر» بالتعاون مع منظمة «قطر الخيرية» لتوفير ١٨ وحدة عناية مركزة يمكن أن تخدم ١٠٠ ألف مريض سوداني بقيمة ٢ مليون ريال قطري, وقد جمع السودانيون المقيمون بقطر هذا المبلغ في أقل من أسبوع مع أن فترة التبرع التي كانت يتوقع أن يكتمل فيها هذا المبلغ هو ٤ شهور.[٦٣]

كما لعبت «لجان مقاومة الأحياء», التي ظهرت أول مرة في ثورة ديسمبر دورًا مهمًا في إيصال الخدمات والسلع الرئيسية للأسر المحتاجة في أحيائها وحماية هذه السلع من ممارسات الاحتكار والتهريب.[٦٤] أخيرًا, فقد لعبت مكونات المجتمع المدني دورًا مهمًا أيضًا في التوعية بالفيروس وسبل الوقاية منه, ولعل من أهم ما يجب ذكره في هذا السياق هو جهود جماعة أنصار السنة المحمدية بتقديم التوجيهات للأئمة والدعاة والخطباء بوقف صلاة الجماعة في الأيام الأولى من انتشار الفيروس, كما ساهمت الجماعة عبر شبابها وكوادرها في دعم مستشفيات السودان بالكوادر الطبية المؤهلة لمعالجة النقص في الأيدي الطبية العاملة, وأخيرًا, فحتي بعد سماح الحكومة بالعودة التدريجية لفتح المساجد في أواخر يونيو قدمت الجماعة توجيهات تفصيلية وقائية للأئمة والدعاة ورواد المساجد.[٦٥] باختصار, الحجة الرئيسية التي ودت شرحها في هذا الجزء الثالث من الورقة مفادها أنه فيروس الكورونا وطبيعة استجابة الفاعلين السياسيين في المشهد السوداني له تمثل نموذج مصغر لفهم واقع الاقتصاد السياسي السوداني ومعرفة مصادر وأشكال القوة والنفوذ في هذا السودان. على سبيل المثال نجد أن الميليشيات العسكرية كقوات الدعم السريع وبسبب سيطرتها على جزء معتبر من صادرات الذهب بالإضافة إلى الموارد المالية الخارجية التي تصلها باستمرار, كان لديها تدفق مالي عالي. هذا التدفق المالي سمح لها بتقديم الخدمات الصحية والمعونات الإغاثية في كل ولايات السودان, مع تغطية إعلامية احترافية, في محاولة جادة لتحسين صورة قوات الدعم السريع وقيادتها أمام المواطن السوداني ولاكتساب مزيد من الشرعية السياسية على الأرض.

[٦١] رويترز, بالقليل من أجهزة التنفس والقليل من الأموال..السودان يستعد لمعركة كورونا, ٢٢ أبريل ٢٠٢٠

[٦٢] سكاي نيوز, السودان.. عقول هندسية شابة تبادر لصنع أجهزة تنفس, ١٩ أبريل ٢٠٢٠

[٦٣] ألترا سودان, مبادرة خيرية لمجابهة كورونا بالسودان بتوفير ١٨ وحدة عناية مركزة لـ١٠٠ ألف مريض, ١٤ أبريل ٢٠٢٠

[٦٤] Kholood Khair, How ‹nafeer› can help Sudan out of its coronavirus crisis, 9 June 2020

[٦٥] راجع على سبيل المثال بيان الجماعة المعنون ب «موجهات للأئمة والدعاة والخطباء وإدارات المساجد حول جائحة كورونا».

الجدير بالذكر هنا أن الصفحة الرسمية لقوات الدعم السريع على الفيسبوك في فترة الكورونا كانت نشطة جدًا وكانت تنشر فيديو ترويجية لحملة طبية في الولايات السودانية بصورة شبه يومية. على صعيد ثاني، وعند النظر للمؤسسة العسكرية (الجيش)، وفي حين ركزت قوات الدعم السريع على الإغاثات والمال في بناء شرعيتها السياسية، قامت المؤسسة العسكرية بالتركيز على قدرتها الصناعية والابتكارية، عبر منظومة الصناعات الدفاعية، فقامت بتحول إنتاج مصانعها من التصنيع الحربي للتصنيع الطبي والمدني. ما نتج عنه تصنيع أجهزة للتنفس الصناعي، وجهاز آلي للتعقيم وغرفة للكشف على المرضي عن بعد، بالإضافة إلى استخدام طائرات «الدرون» في التعقيم والتوعية، مع عدد إضافي من الابتكارات والصناعات.

في الجهة المقابلة، وعند النظر في القوى المدنية والاجتماعية، سنجد أن تحالف «قوى الحرية والتغيير» شهد انقسامات وتشققات أفقية ورأسية، على سبيل المثال: تجميد حزب الأمة مشاركته وعرضه لمشروع «العقد الاجتماعي»، وتصريحات يوسف الدقير، رئيس حزب المؤتمر السوداني، عن أداء الحكومة، والانشقاق داخل تجمع المهنيين السودانيين، وتبادل الاتهامات بين وزارة الصحة والاقتصاد، حتى الانشقاق الكبير للحركات المسلحة وتحالفها مع الجيش والدعم السريع للقيام بانقلاب ٢٥ أكتوبر.

قد استفاد المكون العسكري -بالجملة- من ضعف أداء الحكومة الانتقالية في مجابهة الكورونا في تقديم نفسه كفاعل سياسي كُفء لإدارة أزمات البلد وتقديم الحلول لها، سواء كانت حلول مالية إغاثية، كما فعل الدعم السريع، أو حلول تصنيعية ابتكارية، كما فعل الجيش.

أخيرًا، عند النظر للمجتمع المدني السوداني المستقل، وفي مقابل ضعف المكون المدني في السلطة السياسية، قدم المجتمع المدني السوداني عبر مختلف مكوناته مبادرات جمة شملت الإغاثة وشملت أيضًا الحلول التصنيعية والابتكارية. مما جعل هذا المكون هو الوحيد القادر على منافسة الاستجابات التي قدمها كل من قوات الدعم السريع والمؤسسة العسكرية. لكن الذي أضعف دور المجتمع المدني هو «حجم الموارد وحجم المبادرات» التي يصعب مقارنتها بمبادرات الدعم السريع أو الجيش.

الجزء الرابع:
تأثير الجائحة على الفئات والقطاعات الأكثر ضعفًا[٦٦]

تأثرت النساء والأطفال بشكل أساسي من قدوم الجائحة حيث تم إغلاق عيادات صحة الأسرة والأمومة وخدمات الصحة الإنجابية وترتب على ذلك فقدان ١١٠،٠٠٠ طفل فرصهم في الحصول على اللقاحات الأساسية,[١٧] بالإضافة إلى أن الوقاية من فيروس كورونا مثلت تحدٍ لكثير من السودانيين وخاصة الفئات الأكثر ضعفًا حيث إن هناك ٢٣% من السكان لا يستطيعون الوصول لمرفق لغسل اليدين بالماء والصابون, و٤٠% ليس لديهم مصدر مياه نظيفة للشرب, بالإضافة إلى ٦٣% من السكان الذين لا يحصلون على مرافق صحية أساسية. وقد تأثرت قطاعات كقطاعي التعليم والصحة من الجائحة, ففي الوقت الذي تأثر قطاع التعليم بسبب الإغلاق وضعف البنى التحتية, تأثر قطاع الصحة بسبب الضغط على المرافق الصحية وقلة عدد الأطباء.

٤,١ أثر الجائحة على النساء

أدى تدهور الوضع الاقتصادي والصحي بقدوم الجائحة في السودان إلى زيادة العنف الأسري والتزويج القسري. كما ازداد عدد الفتيات والنساء اللاتي تعرضن للختان, وفي عام ٢٠٢٢ تشير التقديرات إلى أن أكثر من ١,٥ مليون امرأة لن يحصلن على الخدمات الإنجابية المنقذة للحياة.[١٨]

من المخاطر المحتملة للجائحة والتي أعلنت عنها العديد من الدول زيادة نسبة العنف المنزلي والعنف المبني على النوع إلا أنه من الصعوبة رصد وتحديد هذه الظاهرة في السودان بسبب عدم تبليغ أغلب النساء عن تعرضهم لهذا النوع من العنف وذلك قد يكون راجع بشكل كبير لعادات وتقاليد المجتمع السوداني والتي تدفع المرأة في العديد من الأحوال لتقبل أشكال مختلفة من العنف والأذى النفسي والجسدي مثل تقبل عملية الختان والمستمرة بشكل كبير في الولايات السودانية حتى اليوم.

بالرغم من ذلك فقد تم رصد حالات عنف مبني على النوع أثناء الجائحة في مناطق مختلفة منها نيالا داخل معسكرات النازحين وولاية شمال دارفور والخرطوم وقد أفادت فاطمة أبكر المسؤولة الحكومية ورئيس وحدة العنف القائم على النوع الاجتماعي بولاية جنوب دارفور أن حالات العنف ضد النساء ازدادت بشكل كبير أثناء الجائحة ووصلت إلى حد القتل في الولاية حيث تم توثيق ٥ حالات قتل لسيدات على يد أزواجهن خلال فترة الحجر

[٦٦] كتب هذا الجزء من الدراسة عزة عبد المنعم عثمان, باحثة مستقلة حاصلة على ماجستير في علم النفس المجتمعي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة

[١٧] Sudan. (2022). Retrieved April 9, 2022

[١٨] OCHA. (2021, December). Humanitarian Response Plan 2022. Reliefweb.

بينما تم التستر على حالات قتل أخرى من قِبل المجتمع المحلي حتى لا يتضرر الجاني.[٦٩]

كما قامت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل بوزارة العمل والرعاية الاجتماعية برصد ٤٠ حالة عنف منزلي ضد النساء كان أغلبها في العاصمة وأشارت الوحدة للتحدي الناتج عن الجائحة والذي تسبب في إغلاق المحاكم والنيابات الأمر الذي منع المعنفات من اتخاذ الإجراءات القانونية بالإضافة لعدم وجود فكرة البيوت الآمنة التي قد تلجأ النساء المعنفات إليها للحماية وذلك بسبب الأعراف والتقاليد السودانية التي قد ترفض وجود النساء في هذه البيوت. وقد اكتفت العديد من النساء بالدعم النفسي المقدم من وحدة مكافحة العنف بينما قامت أخريات بتقديم بلاغات في قسم الشرطة, ولكن المُعتدي يخرج بضمان عادي مما يضع الضحية في خطر أكبر بينما كانت تُحال مثل هذه البلاغات في السابق قبل الإغلاق الناتج عن الجائحة إلى شرطة حماية المرأة والطفل.

وفي ولاية شمال دارفور قامت إدارة المرأة والأسرة بوزارة الصحة والتنمية الاجتماعية بالولاية بالتعاون مع مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان بالولاية وبحضور سبعة عشر شرطي وشرطية من العاملين بوحدات حماية الطفل بالفاشر والمحليات بعمل جلسة تنويرية حول «العنف القائم على النوع الاجتماعي والدعم القانوني والنفسي ونظام الاحالة أثناء جائحة كورونا» كجزء من الجهد المبذول للحد من حالات العنف المنزلي والعنف المبني على النوع.[٧٠]

UNAMID Opens Clinic and Schools in North Darfur" by United Nations Photo is licensed under CC BY-NC-ND 2.0.

كما تأثرت النساء اقتصاديا خاصة مع وجود عدد كبير من النساء السودانيات خاصة غير المتعلمات اللاتي يعملن في العمالة غير المنتظمة أو الرسمية. وتلجأ العديد من النساء -خاصة الذين نزحوا مع أطفالهم وأسرهم من جنوب كردفان وغيرها من مناطق الحروب- إلى العمل في خدمة البيوت أو عمل ستات الشاي. في مثل هذه الحالات فقد تأذت الكثير من النساء نتيجة للقوانين التي فرضتها الدولة مع بدء

[٦٩] عاين شبكة. (٢٠٢٠, June ٢٣). نساء السودان في حجر «كورونا».. اعتداءات قاتلة وضحايا يتجنبن القانون. Ayin network - شبكة عاين.
Retrieved June 7, 2022

[٧٠] مرجع سبق ذكره

الجائحـة وتخوف الناس من الفيروس حيث خسـرت العديد من النسـاء عملها في خدمة البيوت كما خسـرت العديد من سـتات الشاي زبائنها.

تعتبر ست الشاي ظاهرة اجتماعية حيث يتواجدون في العادة في شوارع العاصمة مستخدمين عدد من الكراسي البلاستيك وبعض الأدوات لإعداد الشاي ويعتبرن من الأماكن التي يتردد عليها الشباب يتجمع فيها الناس للمؤانسة ومناقشة السياسة والاقتصاد والثقافة والرياضة وغيرها من المواضيع العامة مقابل مبلغ بسيط نظير كوب من الشاي.

توقف الناس عن ارتياد سـتات الشـاي خوفا من انتقال الفيروس نتيجة للتجمعات أو اسـتخدام أواني ملوثة بالإضافـة لإغلاق الجامعات والمدارس والعديد من الشـركات والمصالح الحكومية أثر على دخل ستات الشـاي اللاتي يعتمدن عليه بشكل أساسي لتوفير احتياجات أسـرهم خاصة وأن أغلبهن يُعتبرن مصدر الدخل الأساسـي للأسرة. حيث تقول أحد بائعات الشاي النازحـة مـن جنوب كردفان أن التوقف عن العمل ليوم واحد يتسـبب في جوع أسـرتها التي تعتمد على دخلها اليومي لسد احتياجاتهم.[٧١]

وفقًا لدراسة عن ستات الشاي فإنه يوجد في الخرطوم وحدها أكثر من ١٤ ألف ست شاي يعملن على مدار اليوم لأكثر من ١٢ ساعة, بالإضافة إلى أن ٨٨,٦% من ستات الشاي في الخرطوم نازحات أو مهاجرات من مناطق ريفية. وكانت عائشة موسي عضو مجلس السيادة قد وعدت أعضاء اللجنة المجتمعية لدعم ستات الشاي بتنفيذ توصياتهم وتوفير السلع الأساسية لهذه الفئة إلا أنه لم تصدر تصريحات لاحقة تؤكد ما إذا تم توفير هذه الخدمات لهم.[٧٢]

رغم أنه تم رفع القيود الرسـمية على التجمعات الاجتماعية أو التنقل أو التجارة في السـودان, فإن الزيـادة في الحالات المؤكدة بفيروس كورونا خلال بداية الجائحة أثرت بالسـلب على فرص كسب الدخل للأسـر الفقيرة المنخرطة في الأعمال غير الرسمية كما أعلن اتحـاد غرفة الصناعات الصغيرة والحرفية, والذي يشـمل ٣٢ مهنةً وحرفة, أن ٢ مليون عامل من أعضائه تضررت أوضاعهم المعيشـية بسبب الحظر الذي فرضته السـلطات الصحية.[٧٣] ولم يتم تقديم دعم كاف لهـم من قِبـل الحكومة أثناء الجائحة. ولكن ظهر الجهـد المجتمعي في مثل هذه الظروف والذي تمثل في المبـادرات المجتمعية مثل مبادرة «خليك ببيتك وقروشـك تصلك لحد عندك» والتي كان يتم من خلالها جمـع التبرعـات حتى أن البعض تبرع بمال حفل زفافه لهذه المبادرة.[٧٤]

٤,٢ أثر الجائحة على قطاع التعليم

على مدار عامين أثرت جائحة كورونا على أكثر من ٨,١ مليون طالب في كل ولايات السودان حيث تم إغلاق المدارس لفترة طويلة وكان خيار التعلم عن بعد غير مطروح نظرا لظروف الفقر وضعف البنية التحتية للاتصالات بالبلاد.[٧٥]

رغم تصريح عمر بابكر مدير المكتب التنفيذي لوزير التربية والتعليم عن خطة الوزارة لتفعيل التعليم عن بعد والتـي كان سوف يتم التعاون فيها مع مبادرة أطفال السودان بأمريكا لإنشاء فصول افتراضية بالإضافة إلى تقديم مواد تثقيفية على شاشة التلفزيون للاستفادة من وقت التلاميذ أثناء الإجازة, فإن هذه الخطط لم تُكلل بالنجاح حيث أن السودان يعاني منذ سنوات من ضعف البنية التحتية والتي تظهر في مشاكل انقطاع التيار الكهربائي الذي قد يستمر لأكثر من ثماني ساعات في اليوم بالإضافة لمشكلة ضعف شبكة الانترنت بشكل عام وعدم وصولها للمناطق الطرفية بالبلاد. وبالإضافة إلى التحديات السابقة فإن الاعتماد على الأسلوب التقليدي في التعليم وعدم تقديم تدريبات للمعلمين لمواكبة أساليب التعلم الحديثة جعل من الصعب عليهم تقديم المواد التعليمية في شكل افتراضي.[٧٦]

من ناحية أخرى واجهت الأسـر تحديات مختلفة فيما يخص السـنوات الدراسية لأولادهم حيث أنه من قبل بدء الجائحة, كانت الجامعات والمدارس بين الدراسـة والإغلاق بسـبب المظاهرات التي كانت تحدث باستمرار وتبدأ من داخل الجامعات وكانت تتسـبب في تعليق الدراسـة, ثم أتت ثورة ديسمبر ٢٠١٨ وأدت إلي الإغلاق التام للجامعات والمدارس والذي اسـتمر بشكل متقطع

[٧١] «كورونا» يقطع رزق «ستات الشاي» في الخرطوم. اندبندنت عربية. (٢٠٢٠, ١٨ March). Retrieved June ٨, ٢٠٢٢,

[٧٢] علي, إ. م. (٢٠٢٠, ٢ April). تدابير مكافحة كورونا تهدد القوت اليومي لـ "بائعات الشاي" في السودان. اندبندنت عربية.

[٧٣] النور, ش. (٢٠٢١, ٢٦ September). كورونا السودان... هل يضر الشاة سلخها بعد ذبحها؟ | شمائل النور. السفير العربي.

[٧٤] المولى, م. ر. ع. (٢٠٢٠, ٢ June). كورونا في المنطقة العربية.

[٧٥] العمل الجماعي في السودان جعل المجتمعات المحليّة أكثر أمانًا خلال موجات جائحة "كوفيد-١٩."

(n.d.). Retrieved April 2, 2022

[٧٦] الشاهر, إ. (٢٠٢٠, ٤ April). السودان. اندبندنت عربية.

من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠ وبمجرد بدء السنة الدراسية مرة أخرى واجهت المؤسسات التعليمية جائحة كورونا مما أدي إلي الإغلاق التام مرة أخري مع ضعف استعداد الدولة للدراسة عن طريق الإنترنت.

في المجمل فقد خسر أغلب التلاميذ خاصة طلبة الجامعات ما يقرب من ثلاث سنوات بسبب التحديات المختلفة التي واجهتها البلاد وقد أفادت الأخصائية النفسية سوزان خالد في حوار مع مجلة إندبندنت عربية أن لهذا التأخير أثر نفسي بالغ على الشباب قد يتسبب في انتحار أو انطواء الكثير منهم بسبب الإحساس بالإحباط والضياع.[٧٧]

أيضًا يجب الإشارة إلى تأثير الفيضانات وتفشي الأمراض والنزاعات سلبًا على وصول الأشخاص إلى خدمات أساسية بما في ذلك التعليم, بالإضافة إلى الصحة والتغذية والنظافة, حيث أثرت على حياة ٣١٤ ألف شخص, ودمرت ١٥,٥٤٠ منزلًا وألحقت أضرارًا بـ ٤٦,٥٠٠ آخرين مما أدى إلى نزوح السكان المعرضين للخطر, وزيادة الأطفال المتأثرين بالأمراض المنقولة بالمياه وتعطيل التعليم حيث غالبًا ما يتم استخدام المدارس لاستيعاب السكان النازحين والمتضررين.[٧٨] وقد ساهم قدوم جائحة كورونا والتغيرات المناخية في زيادة نسبة نقص الغذاء والمجاعات في السودان حيث إنه من المتوقع في العام ٢٠٢٢ أن يواجه ١١ مليون شخص نقص في الغذاء.[٧٩]

تكشف الفيضانات مدى سوء البنية التحتية على مستوى ولايات السودان الثمانية عشر وكان الأثر واضح بالتحديد في العديد من الولايات مثل ولايتي الخرطوم والنيل الأبيض وتسببت في انهيار العديد من الطرق والبيوت وإصابة الآلاف ووفاة المئات من الأشخاص حيث ضرب السودان في خريف ٢٠٢٠ أسوأ فيضان يمر على البلاد منذ أكثر من ثلاثة عقود وأدي ذلك لمزيد من النزوح وفقدان المواطنين للبيئة الواقية والخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية وازدادت هذه المخاطر بتفشي فيروس كورونا.[٨٠]

٤,٣ أثر الجائحة على الأطباء والقطاع الطبي

يعاني السودان من سوء الخدمات الصحية منذ سنوات والتي زادت مع قدوم جائحة كورونا وتشير الإحصاءات أن مؤشر التغطية الصحية الشاملة في السودان لم يتجاوز ٤٣% في عام ٢٠١٧, كما أنه هناك أقل من ٥ أطباء لكل ١٠,٠٠٠ مريض في السودان.[٨١] يرجع ذلك أيضا بنسبة كبيرة لهجرة الأطباء السودانيين حيث يعاني الأطباء في السودان من تدني الرواتب إلى ما يعادل ١٠٠ دولار أمريكي شهريا بالإضافة إلى انعدام فرص التدريب والتأهيل المهني مما يضطر الكثير منهم للبحث عن وظائف خارج السودان, وتشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود ما يقارب من ٢٠ ألف طبيب سوداني في الخارج وأنه هناك حوالي ٣٠٠٠ طبيب سوداني يغادرون البلاد سنويا.[٨٢]

يتعرض العديد من الأطباء في مستشفيات مدن السودان المختلفة للتعديات من قبل المواطنين ويرجع هذا لأسباب مختلفة تشمل سوء الخدمة وقلة وعي المواطنين وضعف إمكانات النظام الصحي المتهالك والإمكانيات المتاحة في مستشفيات السودان بالإضافة إلى نقص أجهزة التنفس ووحدات العناية المكثفة. وتسببت هذه الاعتداءات في الكثير من الضرر المعنوي والنفسي للكوادر الطبية التي تعمل بالفعل في ظروف صعبة أثناء مواجهة الجائحة.

رغم من تكرار الاعتداءات فإن رد فعل الحكومة لم يكن بالقوة المطلوبة حيث صدرت بيانات استهجان من وزير الصحة ورئيس الوزراء, لكن لم يتبعها إجراءات عملية توفر الحماية اللازمة للكوادر الطبية,[٨٣] وقد طالب العاملين في القطاع الصحي بتوفير الإمكانيات للحفاظ على سلامتهم ومع تزايد أعداد المصابين من العاملين في الصحة تم تنفيذ إضراب من الأطباء والممرضين في العديد من مستشفيات الخرطوم للمطالبة بالمزيد من إجراءات السلامة والتعقيم وتوفير معدات الحماية الشخصية ذات الجودة وتوفير انتقالات بين العمل والمنزل, كما توقف العديد منهم عن الذهاب للعمل

[٧٧] مرجع سبق ذكره

[٧٨] Sudan. (2020). Retrieved April 2, 2022

[٧٩] مرجع سبق ذكره

[٨٠] The Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR). (2021, March). التقييم العاجل لاحتياجات السودان والتعافي ما بعد الكارثة

[٨١] ESCWA. (٢٠٢٠). آثار جائحة كوفيد-١٩ على كبار السن في المنطقة العربية (No. ١٢).

[٨٢] سكاي نيوز عربية. (١٧ December, ٢٠١٧). ٢٠ ألف طبيب سوداني هاجروا إلى الخارج.

[٨٣] سكاي نيوز عربية. (٣١ December, ١٩٦٩). السودان.. نقص الأطباء وضعف الحماية أبرز تحديات «كورونا». سكاي نيوز عربية.

Retrieved June 9, 2022

نتيجة للمضايقات التي يواجهونها حيث كان ينظر لهم على أنهم من ينشرون العدوى كما امتنعت بعض الأماكن عن تقديم الخدمات لهم خوفا من العدوى.[٨٤]

٤,٤ أثر الجائحة على قطاع السجون

قامت الحكومة في مارس ٢٠٢٠ بالإفراج عن أكثر من أربعة آلاف سجين من سجن الهدي الإصلاحي بمدينة أم درمان كإجراء احترازي مع بدء الجائحة,[٨٥] إلا أن هذا لم يكن كافي لمنع انتشار العدوى بين السجناء. حيث ظهرت لاحقًا حالات إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في سجن كوبر والذي من المعروف عنه وضع السجناء السياسيين فيه, وبالفعل قامت أسر المسجونين من فلول النظام السابق بإصدار بيان أعربوا فيه عن قلقهم وأن أعداد المصابين بين ذويهم في ازدياد مستمر, بينما أكدت السلطات السودانية التزامها بضمان سلامة السجناء واتباع الإجراءات الاحترازية داخل السجن وأن الرعاية الطبية متوفرة للسجناء.[٨٦] يظل غياب الشفافية واضح فيما يخص أوضاع السجناء والسجون السودانية حيث لم ترد أخبار أخرى عن أحوال المساجين منذ الإفراج عن عدد منهم مع بدء الجائحة.

[٨٤] مرجع سبق ذكره

[٨٥] RT Arabic. (2020, March 25). السودان.. الإفراج عن 4000 سجين بسبب انتشار كورونا.

[٨٦] الإنسان, ا. ا. ل. (٢٠٢٠). السودان: إصابة سجناء بكورونا ينذر بكارثة داخل السجون. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

خاتمة:
أعمدة الإصلاح الثالث, ومسارات العمل الأربع

في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدثنا عنها هنا, يصعب الحديث عن فرصة للتعافي الكامل من الآثار الاقتصادية للفيروس, فقط يمكن الحديث عن تخفيف تداعيات هذا الفيروس على الاقتصاد والسياسة والمجتمع في السودان وعن الدروس المستفادة من هذا الوباء لترشيد الاستجابات الحكومية للأوبئة والأزمات الصحية المستقبلية. وفي هذا السياق يجب التأكيد على أن العمل يقوم على مستويين, **المستوي الأول:** هو تأسيس ثلاثة أعمدة رئيسية إذا تخلف أي واحد فيها أضر ذلك بباقي الأعمدة:

١- بناء المجتمع المدني المستقل عن تغول الأحزاب السياسية.

٢- إصلاح قوى الحرية والتغيير والقوى السياسية المدنية بصورة عامة وحسم الخلافات الداخلية مع الاتفاق على آلية واضحة لاتخاذ القرار وهو ما سيفيد في فاعلية هذه القوى المدنية في أي تسوية سياسية قادمة.

٣- الدعم الخارجي الدولي للمجتمع السوداني دون محاولة إملاء الشروط أو القيود كتبعات لهذا الدعم كما سنرى في حديثنا عن مؤتمر أصدقاء السودان (أنظر ملحق ١).

أما **المستوي الثاني** فهو مسارات العمل التي ينبغي أن تركز عليه هذه المكونات الثلاثة في أعمالها, حيث نرى بأن كل هذه الجهود يجب أن تركز على أربع مسارات للعمل:

١- تقوية وبناء قدرات القطاع الصحي ومده بالأدوات اللازمة.

٢- العمل عبر القيادات المجتمعية والدينية لنشر التوعية بالفيروس وطرق انتشاره والوقاية منه بطرق تكون قادرة على النفاذ إلى الثقافة الشعبية السائدة.

٣- الاستفادة من الإنتاج المحلي من غاز الإيثانول لتوفير المعقمات بسعر رمزي في متناول الجميع,[٨٧] ودعم مبادرات المجتمع المدني والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على توفير الكمامات

ه هي الشركات العاملة في إنتاج السكر حيث إنها تكون قادر على استخلاص ٩٩,٥% بمعنى أنه يصلح للاستخدام في صناعة الأدوية والمعمقات (التي تحتاج دراسة أعدتها شركة سكر كنانة في العام ٢٠١١, فإن القدرة الإنتاجية لوقود سنويًا, ستنتج منها كنانة وحدها ٦٥ مليون ليتر فيما تنتج شركة السكر السودانية سنة ٢٠١٤. ومنذ بداية الأزمة الصحية للكورونا قامت شركة كنانة بالتبرع ب ٨٥ ألف , وبافتراض عدم حدوث أي تطوير في سعة الإنتاج, فإن ما تبرعت به الشركة لا

والأقنعة وأجهزة التنفس وباقي المعدات الطبية والوقائية بأدوات وإنتاج محلي.

٤- توظيف التكنولوجيا في مجابهة الجائحة, مثل الاستفادة من خدمة الدفع عبر الموبايل لتحويل الأموال للمجموعات الفقيرة والمهمشة, واستخدام التطبيقات الإلكترونية لمعرفة ما إذا كان الشخص قد خالط أفراد أو زار أماكن مشتبه بانتشار الفيروس فيها (مع مراعاة كل قوانين الخصوصية في استخدام هذه التكنولوجيا).

ملحق:
التداعيات الاقتصادية لمؤتمر أصدقاء السودان

فـي يـوم ٢٥ يونيو ٢٠٢٠, عُقد عن بُعد ببرلين مؤتمر «أصدقاء السـودان» والذي يهدف إلى دعم الحكومة الانتقالية في السـودان والذي شـارك فيه ٤٠ ممثلًا لدول العالم و١٥ مؤسسـة دولية ومالية, وتحدث في المؤتمر رئيس الوزراء السـوداني الدكتور عبد الله حمدوك ووزير المالية السـوداني الدكتور إبراهيم البدوي ووزيرة العمل والتنمية الاجتماعية لينة الشـيخ, كل هؤلاء ممثلين للسـودان. على الجانب الآخر تحدث وزير العلاقات الخارجيـة لألمانيـا كما تحدث في المؤتمر الأمين العام للأمـم المتحدة ورئيس البنك الدولي ورئيس البنك الأفريقي. تفاعل جزء كبير من الشـارع السوداني بفرح وسـرور من هذا المؤتمر واعتبر تنظيم مثل هذا المؤتمر نجاح كبيـر لحكومة الفترة الانتقالية, خصوصًا مع التعهدات الماليـة التي تفوق المليارات التي قدمتها الدول والمؤسسـات المانحة للحكومة الانتقالية في السـودان. خصوصًا أن حجم الالتزامات والوعود الكلية في المؤتمر تجاوزت ١,٨ مليار دولار.[٨٨] سـأناقش هنا بعض تداعيات هذا المؤتمر على السياسـة الداخلية.

- حدد البيان الختامي للمؤتمر أربع أنواع لهذا الدعم: الحماية الاجتماعية, والتمويل التنموي (ويدخل فيه الدعم الفني, وبناء القدرات, ودعم القطاع الخاص وغيره), ودعم جهود مجابهة الكورونا, وأخيرًا الدعم الإغاثي والمساعدات الإنسانية. وبصورة عامة يمكننا القول بأن «التمويل التنموي» يشغل الحيز الأكبر من هذه الأنواع وهو يمثل حصة الأسد في غالبية هذه الوعود والتعهدات. على سبيل المثال, فالقروض التي سيقدمها البنك الإفريقي للتنمية والتي تبلغ ١٥٥ مليون دولار ستكون لدعم المشاريع التنموية, وقل مثل ذلك عن القروض التي أعلن البنك الدولي عن تقديمها (بعد تسديد السودان لمتأخراته ARREARS CLEARANCE!) على مدار ثلاثة أعوام القادمة هي ١,٧٥ مليار دولار تدخل في هذا التمويل التنموي. كما أن الغالبية العظمي من الدعم الألماني والبالغ ١٥٠ مليون يورو يذهب بصورة رئيسية للتمويل التنموي,[٨٩] وقل مثل ذلك عن الدعم القادم من الاتحاد الأوربي والبالغ مجموعه الكلي ٣١٢ مليون يورو, هو لدعم التمويل التنموي حيث بلغ حجم الدعم الذي يندرج تحت هذا البند ٢٥١ مليون يورو (من أصل المبلغ الكلي ٣١٢ مليون), أما المساعدات الإنسانية فقد بلغت ٦٠ مليون يورو, وقس على ذلك باقي التعهدات والدعم.[٩٠]

[٨٨] صحيفة الصيحة, أصدقاء السودان يدعمون الحكومة الانتقالية بـ(١,٨) مليار دولار, ٢٦ يونيو

[٨٩] World Bank Group, World Bank Group President David Malpass: Remarks at the Sudan Partnership Conference, JUNE 25, 2020

[٩٠] Relif Web, Sudan Partnership Conference: EU mobilises more support for Sudan›s transition, 25 Jun 2020

- التمويل التنموي هو أن تقوم دولة أخرى أو مؤسسة مالية بتمويل مشروع محدد للدولة التي طلبت الدعم (وهي السودان في هذه الحالة), وهو يتطلب بالضرورة أن تكون هنالك دراسات جدوى كاملة تتضمن كل الجوانب المالية والفنية والتنموية المتعلقة بالمشروع وتقديم هذه الدراسة للجهة الممولة وبعد ذلك تقوم هذه الجهة بدراسة المشروع والقيام بحسب مراحل إدارة المشاريع المشهورة. والفترة الزمنية لبدأ الاستفادة من هذا التمويل في البنك الدولي, على سبيل المثال فقط, تستغرق متوسط ١٤- ١٦ شهر.[٩١] هذا طبعًا بافتراض أن دراسات الجدوى لهذه المشاريع موجودة سلفًا, أما إذا لم تكن موجودة فيمكن للمرء أن يُضيف ٤-٦ أشهر إضافية على الأقل للرقم السابق. وحتى تظهر الأرقام المخصصة للحكومة الانتقالية للتصرف بها في موجهة الكورونا أو دعم شبكة الأمان الاجتماعية أو التمويل التنموي, فإن حقيقة أن غالب الدعم المذكور هو دعم تنموي يعنى بصورة رئيسية أن هذه التعهدات التي قيلت في المؤتمر لن تخفف من اختلال في الميزان التجاري ولا في عجز الموازنة, كما أنها لن تبلغ قيمة ٤ مليار التي طلبتها الحكومة لمجابهة تداعيات الكورونا.

- من الجدير بالانتباه أن في المؤتمر دعوة صريحة لدعم اتجاهات وزير المالية برفع الدعم عن الوقود والخبز وتحرير سعر الصرف, وعمومًا اتباع حزمة السياسات التي يحتفى بها صندوق النقد الدولي. لذلك فقد حدد البيان الختامي أولويات الدعم بثلاث قضايا الثالثة منها هي «الإصلاحيات الاقتصادية اللازم تطبيقها في المستقبل القريب» وإذا تسأل شخص عن طبيعة هذه الإصلاحات اللازمة سيجد الجواب في آخر البيان الصحفي للمؤتمر والذي نص على: «وهنأ المانحون صندوق النقد الدولي وحكومة السودان الانتقالية على الاتفاق على الذي تم التوصل إليه لإطلاق برنامج طموح بمراقبة موظفي الصندوق STAFF MONITORED». وهذا ما أكده الدكتور التجاني الطيب, وكيل وزارة المالية الأسبق فيما نشرته عنه بعض الصحف الإلكترونية.[٩٢] بل إن بعض المتخصصين, مثل الدكتور خالد التجاني النور, يرى بأن أبرز تأثير لهذا الاجتماع لا يكمن في الدعم السياسي ولا الدبلوماسي ولا في عودة السودان لحظيرة المجتمع الدولي لأن السودان «قد تجاوز ذلك بالفعل منذ وقت مبكر بعد شهر واحد من تسلم الدكتور عبد الله حمدوك لرئاسة الحكومة إبان مشاركته في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك», ولهذا يرى الدكتور خالد التجاني أنه «وبحسب هذه المعطيات فإن أهم نتيجة لمؤتمر برلين بلا شك هي نجاحه في حسم الجدل المحتدم والتنازع حول الوجهة الاقتصادية للحكومة الانتقالية بصورة نهائية باعتماده تبني نموذج التحرر الاقتصادي وبرنامج الإصلاح الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي».[٩٣]

- لضمان أقصى استفادة من حجم هذه التعهدات والوعود والتي تعتبر ضمن «التمويل التنموي» فهذا يعنى أن الحكومة السودانية تحتاج إلى تجهيز دراسات جدوى ومشاريع بمعايير عالمية حتى تحشد وتحصل على هذه الموارد. لتوفير هذه الدراسات ينبغي على الحكومة السودانية العمل على ثلاثة أمور مكملة لبعضها البعض:

أ- تعيين أصحاب الكفاءة والخبرة في هذا المجال في كل الوزارات المعنية, وهذا يقتضي بدوره فتح الوظائف العامة للمنافسة, وهو ما قد يساهم في التخلص من سيطرة اللوبيات/الشلليات السياسية الصغيرة المسيطرة على عمل الوزارات المختلفة والتي لا تتصف بالكفاءة والمهنية. وإذا لم تقم الحكومة بذلك, فهي مهددة بضياع الفرصة التي قدمها مؤتمر «أصدقاء السودان» وتكرار ما حدث لحملة «القومة للسودان» التي فشلت في تحقيق أهدافها ولم تستطع أن يصل مجموع تبرعاتها إلى ٢ مليون دولار وذلك بسبب ضبابية الحملة وعدم وضوح المشاريع التي ستستخدم فيها التبرعات, كما فشلت الحملة أيضًا في كسب ثقة الناس فيها.

ب- بناء قنوات ومنصات للاستفادة من الاستشاريين السودانيين في كل العالم (مثل السودانيين العاملين بالمؤسسات الدولية أو الجامعات أو غيرها) وهذا يقتضي بناء منصات وأجسام استشارية ذات علاقة واضحة بالوزارات وبهيكلها.

[٩١] Susan Park, Jonathan R. Strand, Global Economic Governance and the Development Practices of the Multilateral Development Banks, Published September 16, 2015 by Routledge.

[٩٢] طارق شريف, الخبير الدولي "التجاني الطيب": مؤتمر أصدقاء السودان فاشل! وهذه هي الأسباب

[٩٣] خالد التجاني النور, قراءة في كواليس مؤتمر برلين (١) الشركاء يحسمون وجهة السودان الاقتصادية لصالح "توافق واشنطن"، صحيفة السوداني, ٢ يوليو ٢٠٢٠,

ج- في المؤسسات الدولية المانحة وتحت بند «التمويل التنموي» يوجد بنود متعلقة بالدعم الفني وبناء القدرات وهذه تشمل إخراج منحة مالية صغيرة (في حدود ١٠٠- ٣٠٠ ألف دولار) وتختلف بحسب الحالة والسياق, ولكن هذه المنح يمكن أن تحصل عليها الحكومة مباشرة للتعيين شركات استشارية عالمية لتجهيز دراسات جدوى بمعايير عالمية. وهذا يقتضي بدوره من الحكومة أن يكون لديها على الأقل خطة اقتصادية حول طبيعة المشروعات والقطاعات التي تعتبرها الحكومة قاطرة وقائدة لعجلة التنمية في البلد.

- في المقابل, يجب على مؤسسات المجتمع المدني التأكد من قيام المؤتمر القومي لمناقشة القضايا الاقتصادية بتنسيق وزارة المالية, وألا يترك حسم هذه القضايا الحساسة للمؤسسات المانحة والدول الخارجية. وعلى مكونات المجتمع المدني أن تطرح ذات السؤال المهم الذي ذكره الدكتور خالد التجاني"

«على أي أساس تجاهلت الحكومة حقيقة أن الفصل في قضية تتعلق بالخيارات الأساسية لوجهة الاقتصاد السوداني من المفترض أن يكون قرارًا وطنيًا يحسم من خلال حوار مجتمعي حقيقي، وعبر المؤتمر الاقتصادي القومي المتفق عليه»

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

ASFARI INSTITUTE FOR CIVIL SOCIETY & CITIZENSHIP

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة